

دور المؤشرات المحاسبية في تفسير العلاقة بين السيولة والربحية في

البنوك التجارية المصرية

محمد بهاء الدين محمد بخيت

Mohamed Bahaa Eldin Mohamed Bekheit

استاذ المحاسبة والتمويل المساعد

كلية الادارة والتكنولوجيا

الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

Mbahaaeldin@yahoo.com

دور المؤشرات المحاسبية في تفسير العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية

المصرية

ملخص

تواجه البنوك تحديات متمثلة في السعى الى تحقيق الاستغلال الامثل للأصول النقدية والتي يتوجب علي أثرها تعظيم أرباحها بشكل يزيد من قيمة ثروتها وثروة المساهمين ويهدف البحث الى دراسة أثر المؤشرات المحاسبية للسيولة على مؤشرات الربحية للبنوك التجارية المصرية من خلال قياس ربحية البنوك باستخدام العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول وقياس السيولة من خلال نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ونسبة الاستثمارات إلى الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول بالإضافة الى بيان قدرة الإدارة المصرفية على تحقيق مستويات ربحية في ظل اختلاف مستويات السيولة وتمثلت مشكلة البحث في إختبار أثر مستوي السيولة على ربحية البنوك التجارية المصرية في تحقيق معدلات ربحية جيدة ومستوى مرتفع من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وصياغة نموذج للتنبؤ بربحية البنك، حيث يمثل التساؤل الرئيسي للبحث في هل يؤثر التغير في مؤشرات السيولة المحاسبية على ربحية البنوك التجارية في مصر؟

وتأتي أهمية البحث في تناوله لموضوع السيولة والربحية كدراسة تطبيقية في اهم قطاع من القطاعات الاقتصادية وهو قطاع البنوك التجارية وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، بالاعتماد على تحليل القوائم المالية باستخدام اساليب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات بالإضافة الي استخدام اساليب الاحصاء الوصفي ومعامل الارتباط لبيرسون لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وأثرهم على المتغيرات التابعة خلال الفترة من ٢٠٠٨ الي ٢٠١٦ لعينة الدراسة مكونة من ٣١ بنك تجاري تم اختيارهم بأسلوب الحصر الشامل، وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات السيولة المحاسبية ممثلة في كل من نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع ونسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول وبين الربحية ممثلة في كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وانه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة في كل من نسبة الاستثمارات إلى الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول وبين كل من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وأوصي البحث على مراعاة مخاطر السيولة وبالأخص المؤشرات المالية المرتبطة عكسيا مع الربحية مع ضرورة الاستفادة من العلاقة الطردية بالمؤشرات التي لها علاقة ايجابية بالربحية والعمل على زيادة ثقة المودعين من خلال المحافظة على سيولة بنسبة معينة في البنك، كما اوصي البحث القائمين على ادارة البنوك مراعاة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية لتحقيق أفضل معدلات الربحية وذلك بناء على معادلات الانحدار التي توصلت إليها الدراسة.

كلمات رئيسية: السيولة، المحاسبية، الودائع، القروض، الاصول السائلة، العائد على الاصول، العائد

على حق الملكية،

The Role of Accounting Indicators in Explaining the Relationship between Liquidity and Profitability in Egyptian Commercial Banks

Abstract

This research aims to study the effect of accounting liquidity indicators on the profitability indicators of Egyptian commercial banks. The profitability of banks has been measured using the return on equity and return on assets and the liquidity through five ratios; ratio of liquid assets to deposits, ratio of investments to deposits, ratio of loans to total assets, ratio of liquid assets to total assets, and ratio of financial investments to total assets. In addition the researcher was concerned to measure the ability of banks administration to achieve profitability levels at different levels of liquidity. So, the research problem was investigating the effect of the change in accounting liquidity indicators on the Egyptian commercial banks profitability. Thus, the main question of the research whether there any effect of changing in liquidity indicators on the profitability of commercial banks in Egypt?

The study followed the analytical descriptive method and the inductive method, based on the analysis of the financial statements using the methods of multiple regression analysis to test hypotheses in addition to the use of descriptive statistics methods and Pearson correlation to discover the nature of the relationship between the independent variables and their effect on the dependent variables during the period from 2008 to 2016 using a complete census of 31 commercial banks.

The results of the study revealed a significant adverse relationship between the banking liquidity represented by the ratio of liquid assets to total deposits and ratio of liquid assets to total assets and profitability. While there is a significant positive relationship among the banking liquidity represented by the ratio of investments to deposits, ratio of loans to total assets and ratio of financial investments to total assets on profitability.

The study highly recommended considering the liquidity risk, especially financial indicators that are inversely related to profitability and the necessity of benefiting from the positive relationship to profitability to increase the confidence of depositors by maintaining liquidity in a certain percentage in the bank.

Keywords: *liquidity, accounting, deposits, loans, liquid assets, return on assets, return on equity.*

مقدمة

تعتبر الصناعة المصرفية من أهم الصناعات في الفكر الاقتصادي المعاصر لما لها من مساهمة فعالة في ازدهار اقتصاد الدولة وتنميته على الصعيد المحلي والدولي وتمثل البنوك قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني وتلعب دورا رئيسا في دعمه وتطويره ووسيطا أكثر أمانا بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها. (طعمة، ٢٠١٤) ونظرا لتعرض البنوك التجارية للعديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة بالإضافة الى مخاطر كل من التضخم ومخاطر السوق، فأنها تعمل في حالة عدم التأكد حيث تؤثر تلك المخاطر على أصول البنك التجاري، وبالتالي على سلامة أموال المودعين. (المليجي، ٢٠٠٢)

ونظرا لان البنك يهدف إلي تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً من خلال قبول الودائع وتنمية الادخار ومزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية وتقديم الخدمات المصرفية وقبول الودائع وتنمية الادخار، وهو ما يؤثر على مستويات السيولة.

وتلعب البنوك التجارية دوراً أساسياً وفعالاً في النشاط الاستثماري والاقتصادي وتسريع عملية النمو في البلد، لذلك فتقع على عاتقه مهمة السيولة المناسبة لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية لتساهم بشكل او بآخر في عملية التنمية الاقتصادية وبالمقابل فان هذه البنوك تهدف من خلال هذه السيولة إلى تحقيق العائد الذي يطمح من اجله أي بنك تجاري دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المتاحة لديه وتعريضه إلى مخاطر متنوعة يضطر من خلالها إلى تصفية بعض أو كل أصوله لمواجهة إلتزاماته المالية لذلك فإن السيولة والربحية بينهما ترابط لا يمكن الفصل احدهما عن الآخر.

وتعتبر مشكلة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه المؤسسات المالية وعلى البنوك التجارية بصفة خاصة، فارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية للبنك مما يستدعي البحث عن مجالات أخرى لاستثمار السيولة الفائضة (بخيت، ٢٠١٠)، وعلى النقيض قد تواجه البنوك مشكلة عدم تلبية المسحوبات النقدية من قبل المودعين في حالة انخفاض السيولة النقدية بها، ولذلك فإن إدارة البنك تقع تحت ضغط عدم توفر السيولة، وعلى ذلك فإن البنك مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها، بدراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر، ومدى الطلب على السيولة (العلاق، ٢٠٠١)، إلى جانب توفير الائتمان تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، مع الالتزام بما يحدده البنك المركزي من احتياطي قانوني تجاه الودائع الامر الذي يؤثر على ربحية البنك. ومن

زاوية اخري، فان ربحية البنوك التجارية تتأثر بالعديد من العوامل، سواء ما يتعلق بإدارة البنك، أو بأوضاعه المالية مثل حجم الأصول، وحقوق الملكية، وعدد فروعها، وتقنية أداءه للخدمات المصرفية وحجم السيولة، وتختلف أهمية هذه العوامل من حيث درجة شدة تأثيرها على أرباح البنك. (صيام وخربوش، ٢٠١٢)

٢- مشكلة الدراسة:

تعد السيولة شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها البنك التجاري، فحتاج البنوك للسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، مما يؤثر على مستويات الربحية حيث ان جوهر نشاط البنك التجاري يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه البنوك بالاستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها، وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية، وتتلخص مشكلة الدراسة في إختبار اثر مستوي السيولة على ربحية البنوك التجارية المصرية في تحقيق معدلات ربحية جيدة ومستوى مرتفع من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث تعتبر مشكلة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه البنوك التجارية في ظل الاوضاع الاقتصادية بعد احداث ثورة يناير ٢٠١١ وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما يسعى البحث إلى قياسه من خلال صياغة التساؤل الآتي هل يؤثر التغير في مؤشرات السيولة المحاسبية على ربحية البنوك التجارية في مصر؟

٣- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة تأثير مؤشرات السيولة المحاسبية على الربحية في البنوك التجارية المصرية وبيان قدرة الادارة المصرفية على تحقيق مستويات ربحية في ظل اختلاف مستويات السيولة وذلك من خلال تحقيق ثلاثة أهداف فرعية وهي اولاً: دراسة تأثير كل من نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على الربحية ثانياً: تقييم تأثير كل من نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع ونسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول على ربحية البنك التجاري ثالثاً: إيضاح تأثير نسبة اجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول وأثرها على الربحية في البنوك التجارية المصرية.

٤- أهمية الدراسة:

تواجه البنوك تحديات متمثلة في السعي الى تحقيق الاستغلال الامثل للاصول النقدية والتي يتوجب علي اثرها تعظيم أرباحها بشكل يزيد من قيمة ثروتها وثروة المساهمين وتأتي أهمية البحث في تناوله لموضوع السيولة

والربحية في اهم قطاع من القطاعات الاقتصادية وهو قطاع البنوك التجارية، حيث يمثل القطاع المصرفي احدى الدعامات الاساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة من خلال استعراض العلاقة بين التغير في مستوى السيولة واثرها على الربحية، حيث يمكن تفهم تلك العلاقة بشكل اوضح ومن ثم معرفة مواطن الضعف والانحراف فيها للعمل على تلافيها والتخلص منها أو العمل على تقليصها، وكل ذلك سيساهم في تحسين مستوى أداء البنك ويعزز من قدرته التنافسية. لذا تتلخص أهمية الدراسة في جانبين الاول محاولة لاحداث التوازن بين السيولة والربحية من خلال مساعدة القائمين على إدارة البنوك الى بحث العائد الذي يسعي من اجله أي بنك تجاري دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المتاحة لديه وتعرضه إلى مخاطر متنوعة يضطر من خلالها إلى تصفية بعض أو كل أصوله لمواجهة التزاماته المالية؛ والثاني تمثل الدراسة أهمية للقائمين على إدارة البنك المركزي لما لها من دور أساسي وفعال في تحديد أسلوب التعامل مع الواقع الاستثماري والاقتصادي سعياً للعمل على تسريع عملية النمو في البلد؛ بالإضافة لما تقدم، تساهم نتيجة الدراسة القائمين على ادارة السيولة في البنك على التعرف على المقدار المطلوب توفيره من سيولة مناسبة تساهم في الحفاظ على مستويات ربحية مقبولة بما يعكس على تحسين الأداء المالي للبنك.

٥- الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث:

هدفت دراسة جميل (٢٠٠٧) الى بحث العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية بالتطبيق على بنك الموصل للتنمية والاستثمار بالعراق خلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٦، واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة ممثلة في نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ونسبة الاستثمارات المالية إلى الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول والربحية كمتغير تابع ممثل في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وباستخدام طريقة الارتباط وتحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية هي علاقة ذات دلالة معنوية وأن المتغيرات المستقلة تؤثران في الأداء المالي للبنك وأنه كلما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى الودائع انخفضت الربحية وكلما ارتفعت نسبة الاستثمارات المالية ارتفعت معدلات الربحية، واوصت الدراسة الى ضرورة الاخذ بالعلاقة الطردية بين الاستثمارات المالية والربحية مع مراعاة العلاقة العكسية بين نسب الأصول السائلة والربحية، وانتهت الدراسة إلى أن هناك انخفاضاً في أداء البنك عينة البحث في العام ٢٠٠٣ بالرغم من أن هناك إعفاء ضريبي وأن البنك قد استعاد عافيته بعد ٢٠٠٤ وذلك بعد ارتفاع مستويات تشغيل الأصول.

وفي السويد، بينت دراسة (Vincent, 2009) تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك بعد الازمة المالية العالمية التي تعرضت لها الأسواق المالية في العالم منذ عام ٢٠٠٨ وذلك بالاعتماد على نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول ونسبة القروض الى الودائع، وتم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهدفت الدراسة الى اختبار ما إذا كان التغيير في استراتيجيات السيولة مرتبطاً بربحية البنوك، وتوصلت نتائج الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد الذي اجري على عينة من ٥ بنوك ان هناك علاقة ايجابية بين الاستراتيجية التي تم اتباعها خلال الازمة المالية العالمية في ادارة السيولة على الربحية، حيث اظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين نسبة القروض الى الودائع والربحية، وان هناك علاقة عكسية لها دلالة معنوية بين الاصول السائلة الى اجمالي الاصول على الربحية. وان الازمة المالية التي تعرضت لها الأسواق المالية في العالم منذ عام ٢٠٠٨ اثرت على البنوك السويدية بشكل ضعيف بالرغم من انها كانت تتبع إجراءات أكثر صرامة لشروط الائتمان

وفي فلسطين، هدفت دراسة (أبو رحمه، ٢٠٠٩) الى دراسة مؤشرات السيولة المحاسبية واثرها في العائد والمخاطرة، حيث تركزت مشكلة البحث في شكل تساؤل عن ما هو تأثير السيولة البنكية على العائد والمخاطرة؟ واعتمدت الدراسة على استخدام التقارير السنوية للبنوك التجارية الفلسطينية لفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨). فالدراسة تسعى إلى التعرف على قدرة إدارة البنك على ادارة السيولة المصرفية الاستثمارية وتأثيرها على العائد والمخاطرة، وباستخدام طريقة تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل وهو السيولة والتي تم قياسها من خلال نسبة السيولة النقدية الى الاصول وبين العائد والمخاطر كمتغير تابع حيث تم الاعتماد في قياس العوائد على نسبة معدل العائد على الاصول ونسبة معدل العائد على حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة علي ان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين معدلات نسب السيولة المصرفية ومعدل العائد، على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وان هناك علاقة ارتباط دالة إحصائية بين معدلات السيولة لدى البنوك ونسب المخاطر.

وفي دراسة لتأثير الازمة المالية سنة ٢٠٠٨ والمتعلقة بحالات عدم الالتزام المالي بالسداد والتي ترتب عليها توجه المديرين الماليين الى النظر لأهمية الإدارة السليمة للسيولة المصرفية حيث اختبرت دراسة (Bordeleau & Graham, 2010) تأثير مؤشرات السيولة على ربحية البنوك الامريكية والكندية من خلال بحث الاثر الناتج من ادارة السيولة عن طريق قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في المؤشرات المحاسبية للسيولة والممثلة في نسبة الاصول السائلة الى اجمالي

الأصول ونسبة الودائع الى اجمالي الأصول وتمثلت المتغيرات التابعة في الربحية والتي تم قياسها من خلال نسبة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث قامت الدراسة باختبار تأثير حيازات الأصول السائلة على ربحية البنك لعينة من البنوك الأمريكية والكندية الكبيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الربحية تتحسن بالنسبة للبنوك التي تمتلك بعض الأصول السائلة، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية بين نسبة الأصول السائلة الى الأصول وبين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وان هناك علاقة طردية بين نسبة الأصول السائلة الى الأصول وبين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الودائع الى اجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الودائع الى اجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعلاوة على ذلك، تشير النتائج الى ان العلاقة تختلف تبعاً لنموذج عمل البنك وحالة الاقتصاد.

اما اختبار القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة التي تتعرض لها البنوك العراقية فقد اوضحتها دراسة (موسى، ٢٠١١)، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في بيان ما هي قدرة مؤشرات السيولة في تفسير وتحليل مستويات المخاطرة التي تتعرض لها البنوك التجارية بغرض تحقيق مستويات مقبولة من السيولة والامان معا وتلافي التعارض الحاصل بينهما وبين هدف الربحية، وهدفت الدراسة الى تحليل وعرض طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والامان من المخاطرة ومحاولة بيان العلاقة الرابطة بينهما كأهداف في البنوك التجارية. واعتمدت الدراسة في صياغة المتغيرات المستقلة على نسبة السيولة النقدية الى الأصول ونسبة القروض الى الودائع ونسبة الودائع الى اجمالي الأصول واعتمدت الدراسة على متغيرات تابعة تمثلت في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول ومعامل الخطر بيتا. وتوصلت نتائج الدراسة الى ان المعدلات المرتفعة لمؤشرات السيولة تعطي صوراً واضحة لتدني مستويات المخاطرة في البنوك التجارية كما اثبتت الدراسة صحة الفرضية حيث ان المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية لها القدرة على تفسير اتجاهات ومستويات المخاطرة وتحليلها في البنوك التجارية، وان هناك علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية الى الأصول وبين معدل العائد على الأصول وعلاقة عكسية بين نسبة القروض الى الودائع ومعدل العائد على الأصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الى الودائع ومعدل العائد على الأصول وان هناك علاقة طردية بين نسبة الودائع الى اجمالي الأصول وبين معدل العائد على الأصول وان هناك علاقة طردية بين نسبة الودائع الى اجمالي الأصول وبين معدل العائد على حقوق الملكية. واوصت الدراسة الى

ضرورة اعتماد مؤشرات السيولة في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل البنوك التجارية لما لها من أهمية في تحديد درجات ومستويات الامان لتجنب المخاطرة بالإضافة الى ضرورة الإهتمام من قبل البنوك بتحليل السيولة والمخاطرة معا لما لهذا التحليل من دور في غاية الأهمية لتحقيق الموائمة والتوافق بين اهداف البنوك التجارية وتجنب الوقوع في مشكلة الادارة المصرفية.

وفي الجزائر اشارت دراسة (قشقاوى، ٢٠١٢) الى العلاقة بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية فى البنوك التجارية خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٠ لاستطلاع ماهية العلاقة بين مؤشرات السيولة المحاسبية كمتغير مستقل ممثل في نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول والاستثمارات المالية الى اجمالى الاصول وبين الربحية كمتغير تابع ممثل في معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث انه تم دراسة البيانات المالية للعينة المكونة من ١٥ بنك تجاري من خلال برامج التحليل الاحصائي بالاعتماد على اسلوب الانحدار والارتباط. وتوصلت الدراسة الى انه وجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة طردية بين نسبة الاستثمارات المالية الى الاصول ومعدل العائد على الاصول وان النتائج توصلت لعدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الاستثمارات المالية الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ولم يتوصل الى وجود علاقة معنوية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ولتحديد اثر سيولة البنوك السورية على الربحية، اختبرت دراسة (نصر الدين، ٢٠١٢) تأثير السيولة المصرفية على عينة مكونة اربعة بنوك سورية (بنك سورية والمهجر، بينك العربي، بنك عودة، بنك بيمو) خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠، وقد قام الباحث بدراسة اثر مؤشرات السيولة على الربحية من خلال الاعتماد على اسلوب النسب المالية للمتغير المستقل (السيولة) ومنها نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ونسبة التوظيف ونسبة الاحتياطي القانوني ونسبة القروض الى اجمالى الودائع واعتمدت الدراسة على متغير تابع ممثل في الربحية تم قياسه من خلال معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين نسبة التوظيف وربحية البنوك بنسبتي القياس ROA و ROE ووجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول والربحية ووجود علاقة طردية بين نسبة القروض الى الودائع ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وفي ليبيا، ناقشت دراسة (Botoe, 2012) أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في ليبيا، من خلال دراسة تأثير الأصول السائلة في البنوك التجارية على الربحية حيث استخدمت الدراسة نسب السيولة النقدية إلى

الأصول ونسب الودائع للأصول كمقياس للسيولة (متغير مستقل) ومتغير تابع يمثل الربحية والتي تم قياسها بالاعتماد على نسب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الي الاعتماد على بيانات ثانوية فعلية لعينة الدراسة والممثلة في ٢٢ بنك تجاري خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١١، وباستخدام تحليل الارتباط والانحدار توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة إحصائية بين الربحية والسيولة النقدية إلى الأصول، في حين توجد علاقة إحصائية ايجابية بين نسبة الودائع والربحية، كما توجد علاقة بين نسبة القروض إلى نسبة الودائع بالربحية وأن هناك أثر إيجابي وذات دلالة إحصائية على ربحية البنوك، حيث تظهر النتائج التجريبية أن تركيز السيولة يؤثر سلباً على ربحية البنوك.

وفي مصر ناقشت دراسة الغيطى (2013) تأثير مؤشرات السيولة المصرفية على الاداء المالى فى البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية وانعكاسات مستوى السيولة على الربحية فى ظل الاوضاع الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢، حيث هدفت الدراسة الى كشف واقع ازمة السيولة نتيجة للاوضاع التى مرت بها مصر خلال تلك الفترة ومدى قوة العلاقة القائمة بين المتغيرات حيث تمثلت عينة الدراسة فى البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية وعددهم ١٣ بنك تجارى، واعتمدت الدراسة على مؤشرات السيولة المحاسبية كمتغيرات مستقلة ممثلة في نسبة الاصول السائلة الى الودائع ونسبة الاصول السائلة الى الاصول ونسب الاستثمارات المالية الى الاصول ومتغير تابع وهو الربحية حيث تم قياسه بحساب كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الاصول ومعدل الربحية وهناك علاقة عكسية بين نسب الاصول السائلة الى الودائع وبين معدل الربحية وهناك علاقة طردية بين الاستثمارات المالية الى الاصول وبين معدلات الربحية.

اما تأثير إدارة السيولة على البنوك التجارية فى أوكرانيا اوضحتها دراسة (Podilchuk, 2013)، حيث تعتبر إدارة الأموال السائلة عاملاً هاماً في نمو البنوك، حيث تم اختبار تأثير سيولة البنوك على الربحية باستخدام معادلات الانحدار لقياس تأثير المتغيرات المستقلة والتي تمثلت فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ونسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول على الربحية كمتغير تابع (ممثلة فى ROA و ROE)، وذلك بالتطبيق على عينة من ١٢ بنك خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٠. وباستخدام المنهج التحليلي والاستقرائي توصلت الدراسة الى وجود علاقة انحدار بين السيولة والربحية، وان نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول تؤثر بشكل سلبى على معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وان نسبة اجمالى

الودائع الى اجمالي الاصول تؤثر بشكل طردى على معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وان نسبة السيولة الى الربحية لها تأثير إيجابي كبير على تزايد الربحية مستقبلا.

وبالمثل هدفت دراسة (Ibe, 2013) الى قياس تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك في نيجيريا، واعتمدت الدراسة على عينة من ثلاثة بنوك تم اختيارهم عشوائيا لتمثيل الصناعة المصرفية في نيجيريا، واعتمدت الدراسة على نفس المتغيرات والمنهجية المطبقة في دراسة (Podilchuk, 2013)، واطهرت النتائج الاحصائية وجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الاصول ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الاصول ومعدل العائد على حق الملكية وان هناك علاقة طردية بين نسبة القروض الى اجمالي الودائع وبين نسبة معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة طردية بين نسبة القروض الى جمالى الودائع وبين نسبة معدل العائد على حقوق الملكية، واوصت الدراسة البنوك الى ضرورة إشراك الموظفين المؤهلين في البنوك لضمان اتخاذ القرارات الصحيحة خصوصا مع المستوى الأمثل للسيولة والعمل على تعظيم الربح فى البنوك.

وفي غانا، هدفت دراسة (Lartey & Antwi, 2013) الى دراسة العلاقة بين السيولة والربحية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة غانا، ومعرفة العلاقة الاحصائية بين نسب السيولة النقدية ونسب التوظيف ونسب القروض الى الربحية ممثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، فى البنوك. وتتمثل عينة الدراسة سبعة بنوك من أصل تسعة بنوك مدرجة في بورصة غانا، واعتمدت الدراسة على البعد الزمني للسلاسل الزمنية وتحديدا فى الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠ لقياس العلاقة الاحصائية بين المتغيرات، وذلك بالاعتماد على التحليل الاحصائي للنسب المالية التى تم استخراجها من القوائم المالية للبنوك، وقد تم تحديد اتجاه السيولة والربحية باستخدام تحليل السلاسل الزمنية ومعادلة الانحدار، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين نسبة السيولة النقدية والربحية ووجود علاقة طردية ضعيفة بين نسب التوظيف والربحية ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين نسب القروض والربحية.

وفي كينيا اختبرت دراسة (Karani, 2013) تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك التجارية، واعتمدت الدراسة على قياس أثر المتغير المستقل وهو مؤشرات السيولة المحاسبية من خلال قياس نسبة السيولة السائلة ونسبة النقدية إلى الأصول ونسبة الإيداع ومتغير تابع وهو معدل العائد على الأصول، حيث تمثل مجتمع الدراسة في عينة شاملة لجميع البنوك التجارية في كينيا وعددهم ٤٤ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، واعتمدت الدراسة على الحصول على البيانات الثانوية والبيانات المالية للبنوك عينة الدراسة بالاضافة الى

قائمة استبيان بمعدل استجابة ٦٣٪ من أصل ٤٤ بنك استوفت معايير جمع البيانات، وباستخدام منهج الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ووجدت الدراسة في نتائج التحليل الميداني أن هناك علاقة طردية بين الربحية وإدارة السيولة للبنوك التجارية في كينيا، كما وجدت ان إدارة السيولة تعتبر عاملاً مهماً من محددات ربحية البنوك التجارية في كينيا وتوصلت الدراسة على ضرورة تركيز مديري التمويل في البنوك التجارية على تحقيق التوازن بين مستوى الأصول السائلة والأصول طويلة المدى لتعزيز كل هدف من الأهداف المتضاربة للحفاظ على السيولة الكافية والربحية المستدامة.

وفي سريلانكا وعقب احداث الازمة المالية العالمية، بحثت دراسة (Jeevarajasingam, 2014) العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية فقد سعى الباحث إلى الإجابة على تساؤل وهو كيف يمكن للبنك اختيار المستوي الامثل للسيولة؟ ومن خلال دراسة تأثير مؤشرات السيولة على مؤشرات الربحية لعينة قدرها ٢٥ بنك تجاري في سريلانكا خلال الفترة ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في نسب السيولة والتي تم الاعتماد على قياسها من خلال قياس نسبة النقدية إلى الأصول والسيولة النقدية إلى الأصول، أما المتغير التابع فهو تمثل في الربحية حيث تم قياسه من خلال الاعتماد على نسبة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب تحليل الارتباط والانحدار المتعدد وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين نسبة السيولة النقدية إلى الأصول مع العائد على الأصول، إلا أنه لا توجد علاقة بين نسبة السيولة النقدية إلى الأصول وهامش الربح.

وفي إنجلترا، هدفت دراسة (Ryan & Mio, 2014) الى قياس تأثير نظام السيولة على ربحية البنوك، واعتمدت الدراسة على نسبة السيولة النقدية ونسبة القروض الى الودائع لاختبار اثر التغير على الربحية المتمثلة في معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكيه وتوصلت الدراسة الى أدلة على أن تشديد نظام السيولة يزيد من وجود علاقة ايجابية على الربحية، وظهرت النتائج ان هناك تباين في الاثر على معدلات الربحية، فتشديد اجراءات السيولة من خلال تحسين نسب السيولة النقدية اظهر علاقة طردية مع الربحية ممثلة في معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الحقوق الملكية، فالحجم الكلي للميزانيات العمومية للبنوك اظهر ان التشديدات على اجراءات السيولة اثمر عن تخفيف الضرر الناتج عن الازمة الاقتصادية طالما انه مقترن بإقراض القطاع غير المالي، إما من خلال تخفيض الإقراض أو رفع أسعار الفائدة على القروض. فاستجابت البنوك لتنظيم السيولة والمطالبات من المؤسسات المالية الأخرى التي لديها نقد،

واحتياطيات البنك المركزي والسندات الحكومية، فقللت حالة التازم بين القطاع المصرفي دون التأثير على الإقراض والاقتصاد الحقيقي.

وفي دراسة لقياس مخاطر السيولة وسعر الصرف على ربحية البنوك التجارية الاثيوبية، قام Tadesse (2014) ببحث تأثير سعر الصرف والسيولة المصرفية على ربحية المساهمين للمصارف التجارية في إثيوبيا من سنة ٢٠٠٠-٢٠١٤، من خلال بيان تأثير سعر الصرف على نمو القروض المصرفية، ويمثل المتغير المستقل في التغير في اسعار الصرف ونسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول ونسبة الودائع الى القروض ونسبة القروض الى الاصول بينما اقتصر المتغير التابع على ربحية البنوك مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل نمو القروض المصرفية، واعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار وتوصلت الدراسة الى أن سعر الصرف له تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا وان هناك علاقة طردية بين السيولة المصرفية والربحية. وأوصت الدراسة على ضرورة تركيز مديري البنوك والهيئة الإدارية على تأثير تباين أسعار الصرف على ربحية البنك والتأكد من ملائمة الاسعار للحد من التأثير السلبي على ربحية المصرفية.

اما تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية في بنجلاديش تناولته دراسة Akter & Mahmoud (2014)، حيث تم الاعتماد على متغير مستقل وهو مؤشرات السيولة ومتغير تابع وهو مؤشرات الربحية، فقد تم قياس نسب السيولة بالتطبيق على نسبة السيولة النقدية الى الاصول ونسبة النقدية الى الاصول وتم قياس الربحية كمتغير تابع من خلال نسبة معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، واستخدمت الدراسة منهجية التحليل الوصفي وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك عددها ١٤ بنك من البنوك التجارية المتنوعة في دولة بنجلاديش، وباستخدام التحليل الاحصائي لاختبار علاقة الارتباط والانحدار الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع توصلت الدراسة الى انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية.

ونظرا لوجود منافسة بين البنوك التجارية وشركات التمويل العقاري في دولة كينيا، قامت دراسة (Lukorito et al, 2014) بتقييم تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ بالاعتماد على تحليل البيانات المالية لعدد ٤٣ من البنوك التجارية في كينيا واعتمدت الدراسة على قياس العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية، حيث تم استخدام نسب السيولة كمتغير مستقل تمثل في نسبة السيولة النقدية إلى الودائع في حين تم قياس الربحية باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق

الملكية، وباستخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وإيجابية بين السيولة وربحية البنوك، وانه على الرغم من النمو المتسارع في القطاع المصرفي، فإن القطاع مازال يواجه العديد من التحديات بما في ذلك منافسة شرسة من داخل مؤسسات التمويل الأصغر وشركات الرهن العقاري والمنافسة على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة لزيادة الابتكارات في السوق وتوصي الدراسة أنه يجب على البنوك أن تستثمر بكثافة في الأصول إذا لم تتحقق مكاسب كبيرة، والحفاظ على مستويات السيولة الكافية وإن كان في شكل أوراق مالية قصيرة الأجل من أجل تحقيق الأرباح وبقوة تحديد فرص استثمارية مجدية وربط هذه الفرص إلى ودائع العملاء.

بينما اهتمت دراسة الشرفاوى (٢٠١٥) بقياس العلاقة بين السيولة والعائد والمخاطرة في ظل المخاطر الاقتصادية على الربحية البنوك التجارية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٣، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التغير في مستويات السيولة المصرفية واثرها على الربحية في ظل وجود مخاطر اقتصادية متمثلة في تغير سعر الصرف والفائدة لعدد 11 بنك مسجل في بورصة الاوراق المالية المصرية في الفترة من عام 2004 وحتى عام 2013، من خلال قياس ربحية البنوك باستخدام العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول والعائد على الاموال المتاحة للتوظيف والعائد على الاصول و قياس السيولة من خلال نسب السيولة النقدية الى اجمالي الاصول ونسبة القروض الى الودائع ونسبة الودائع الى اجمالي الاصول، وقد تم تطبيق أسلوب النسب المالية لحساب هذه المتغيرات، كما تم استخدام اساليب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات بالاضافة الي استخدام اساليب الاحصاء الوصفي ومعامل الارتباط لبيرسون، وأظهرت نتائج الدراسة ان سعر الفائدة يؤثر بشكل طردى على معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على اجمالي الودائع بالبنوك ومعدل العائد على الاصول بينما سعر الصرف يؤثر بشكل عكسى على الربحية وان نسب السيولة تؤثر بشكل طردى على الربحية ماعدا نسبة القروض الى الودائع فانها تؤثر بشكل عكسى نظرا لوجود خلل في سعر الفائدة.

وفي الاردن اشارت دراسة (Alshatti, 2015) الى دور إدارة السيولة على الربحية في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2005-2012، وقد تم اختيار ثلاثة عشر بنك كعينة من البنوك الأردنية حيث اعتمدت الدراسة على مؤشرات السيولة ممثلة في نسبة السيولة النقدية الى الاصول والتسهيلات الائتمانية الصافية كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على الاصول كمتغير تابع وقد تم استخدام اسلوب الارتباط والانحدار لاختبار فرضيات البحث وتوصلت الدراسة الى أن الزيادة في نسبة السيولة النقدية

الى الاصول ونسبة الاستثمار من الأموال المتاحة تؤدي إلى زيادة في الربحية، في حين أن الزيادة في نسبة رأس المال ونسبة الأصول السائلة تؤدي إلى انخفاض في الربحية البنوك التجارية الأردنية. وتوصي الدراسة بضرورة الاستخدام الأمثل للسيولة المتاحة في مختلف جوانب الاستثمار من أجل زيادة ربحية البنوك، كما اوصت الدراسة الي ضرورة اعتماد البنوك على الإطار العام لإدارة السيولة لضمان سيولة كافية لتحقيق التوازن بين مصادر واستخدامات الأموال.

وفي الاردن ايضا سعت دراسة (Al Nimer&Warrad,2015) إلى قياس اثر مؤشرات السيولة المحاسبية في البنوك الأردنية على مؤشرات الربحية من خلال الاعتماد على متغير مستقل ممثل في نسب السيولة، والتي تم قياسها من خلال نسبة السيولة النقدية إلى الأصول ومتغير تابع وهو الربحية والتي تم قياسها من خلال الاعتماد على معدل العائد على الأصول لعينة من ١٥ بنك مسجل في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١ لمعرفة، ما إذا كانت السيولة من خلال نسبة السيولة النقدية إلى الأصول لها تأثير كبير على ربحية البنوك الأردنية من خلال العائد على الأصول (ROA)، وتوصلت الدراسة أن هناك تأثير كبير في نسبة السيولة النقدية إلى الأصول على ربحية البنك والممثلة في معدل العائد على الأصول.

وفي نيجريا قيمت دراسة (Isaac (2015 تأثير مخاطر السيولة على الاداء المالي في البنوك النيجرية، حيث قد اكتسبت إدارة مخاطر السيولة مكانة بارزة في البنوك النيجرية كنتيجة غير عادية لحدوث عدد كبير من أزمات العملة، وأوضحت الدراسة تأثير نسب السيولة النقدية ونسب القروض على الربحية البنوك في نيجريا، واعتمدت الدراسة على متغير مستقل واحد (السيولة المصرفية ممثلة في نسبة السيولة النقدية ونسبة القروض الى الاصول) ومتغير تابع (اداء البنوك من حيث الربحية باستخدام معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة والربحية في البنوك التجارية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل ادارة مخاطر السيولة في البنوك باعتبارها وسيلة فعالة.

كما ناقشت دراسة (Ahmed, 2015) تأثير التغير في مؤشرات السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية في بنجلاديش، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية لعدد 6 بنوك تجارية، من خلال دراسة العلاقة بين متغيرات مستقلة تمثلت في نسبة الودائع الى القروض ونسبة القروض الى الاصول ونسبة السيولة المصرفية ومتغير تابع تمثل في الربحية (نسبة معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية)، حيث كانت مستويات السيولة منخفضة مع فترات التدهور السريع في قيمة العملة المحلية في الدولة، والتي اثرت سلبا على الاقتصاد، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين نسبة القروض الى الودائع والربحية

مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وان هناك علاقة عكسية بين الاصول السائلة الى الاصول وبين معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في حين لا يوجد اثر معنوي يذكر بين السيولة ممثلة في نسبة الودائع الى الاصول وبين الربحية.

وإذا انتقلنا الى جنوب افريقيا نجد ان دراسة (Molefe & Muzindutsi, ٢٠١٥) اوضحت تأثير رأس المال وإدارة السيولة على الربحية، حيث حللت الدراسة تأثير إدارة رأس المال والسيولة على الربحية في خمسة بنوك رائدة كعينة للدراسة في مجتمع الدراسة المتمثل في دولة جنوب إفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ وقد استخدمت الدراسة مؤشرات السيولة والربحية، حيث استخدمت نسبة السيولة النقدية إلى الأصول باعتبارها مؤشرات السيولة كمتغير مستقل، بينما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) كمتغيرات تابعة تمثل الربحية، وأظهرت النتائج أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية باختبار الفترات طويلة الأجل بين الربحية البنوك والسيولة وإدارة رأس المال، أما على المدى القصير، تم التوصل إلى أن رأس المال يكون لها أثر إيجابي كبير على ربحية البنوك في حين لم يكن لنسبة السيولة تأثير على ربحية البنوك.

وفي مصر، هدفت دراسة مصطفى (٢٠١٦) الى بحث العلاقة بين ادارة السيولة المصرفية وكفاءة ادارة الاصول وأثرهم على العائد والمخاطرة بالبنوك التجارية المصرية، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية من البنوك التجارية المصرية وعددهم ٢٤ بنك من البنوك الحكومية والبنوك الخاصة، واعتمد الباحث في دراسته على متغيرات مستقلة تمثلت في نسبة اجمالي الاصول السائلة والنقدية الى اجمالي الاصول ونسبة اجمالي القروض والتسهيلات الانتمانية الى اجمالي الودائع بانواعها الثلاثة ونسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الاصول ونسبة الاستثمارات المالية الى اجمالي الاصول وذلك لقياس الاثر على الربحية ممثلة في صافي الربح ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول ومعدل العائد على الاصول ووجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ووجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الاصول ومعدل العائد على الاصول ووجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ووجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين نسبة اجمالي القروض الى اجمالي

الودائع ومعدل العائد على الاصول ووجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وفي باكستان اختبرت دراسة (Malik et al (2016) تأثير مؤشرات السيولة المحاسبية على ربحية البنوك التجارية باستخدام اسلوب الارتباط والانحدار لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة متمثلة في نسبة اجمالي القروض الى الودائع ونسبة اجمالي الودائع الى الاصول ونسبة الاصول السائلة الى الاصول واثرتهم على المتغيرات التابعة متمثلة في معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، خلال الفترة من ٢٠٠٨ الي ٢٠١٤ لعينة عشوائية مكونة من ثلاثة بنوك تجارية. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين السيولة وربحية البنوك، حيث توجد علاقة طردية بين نسبة القروض الى الودائع وبين كلا من الربحية متمثلة في معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وبين نسبة الودائع الى الاصول وبين نسب الربحية وعلاقة طردية بين الاصول السائلة الى اجمالي الاصول والربحية.

وفي باكستان ايضا تناولت دراسة كل من (Khan & Ali (2016) تأثير اثر السيولة على ربحية البنوك التجارية حيث هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وبالاعتماد على دراسة البيانات المالية للبنوك في باكستان خلال السنوات الخمس للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٤، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في نسب السيولة (نسبة النقدية الى الاصول والسيولة النقدية الى الاصول)، اما المتغير التابع فهو تمثل في الربحية (نسبة معدل العائد على الاصول ونسبة صافى الربح للايرادات وهامش الربح للايرادات)، حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين السيولة والربحية بمتغيراتها.

كما أوضحت دراسة (Pradhan,2016) تأثير السيولة على أداء البنوك التجارية النييبالية، وذلك من خلال استخدام متغيرات مستقلة تمثل مؤشرات السيولة ونسبة الاستثمار ونسبة رأس المال، حيث اعتمدت الدراسة في نسب السيولة على نسبة السيولة النقدية إلى الأصول، أما المتغيرات التابعة والتي تمثل الربحية فقد اعتمدت الدراسة على معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، وقد استخدمت المصادر الثانوية للبيانات من التقارير السنوية للتقرير البنوك والإشراف على بنك نييبال راسترا، وتم الاعتماد على نماذج الارتباط الانحدار كأسلوب إحصائي لاختبار أهمية وتأثير السيولة المصرفية على أداء البنوك التجارية النييبالية وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية عكسية بين نسبة السيولة النقدية إلى الأصول وبين معدل العائد على حقوق المساهمين وأيضاً وجود علاقة إحصائية عكسية بين نسبة السيولة النقدية

إلى الأصول وبين معدل العائد على الأصول، حيث تلاحظ أن هناك اختلاف في نتائج المؤشرات من عام إلى آخر.

وفي الاردن إجابته دراسة (Dahiyat, ٢٠١٦) على تساؤل هل السيولة والملاءة تؤثران على ربحية البنوك التجارية، وشملت عينة الدراسة على جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان وعددهم (١٥ بنكا) وذلك خلال للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤، لقياس السيولة باستخدام نسبة السيولة النقدية الى الأصول كمتغير مستقل، ومعدل العائد على الأصول كمقياس للربحية كمتغير تابع، وقد تم استخدام الانحدار البسيط لدراسة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين السيولة والربحية، في حين أن الملاءة المالية لا يوجد لديها أي تأثير على الربحية.

وفي باكستان اهتمت دراسة (Maqsood & others, 2016) باثر مؤشرات السيولة المحاسبية على الربحية بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية عددها ثمانية بنوك خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٥ من خلال الاعتماد على التقارير المالية لتلك البنوك واعتمدت الدراسة على متغير مستقل وهو السيولة المصرفية والتي تم قياسها من خلال أسلوب النسب المالية بالاعتماد على نسبة النقدية إلى الأصول ونسبة السيولة النقدية إلى الأصول ومتغير تابع واحد وهو ربحية البنك مقاسا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وباستخدام أسلوب الارتباط والانحدار المتعدد، توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية .

وفقا للدراسات السابقة فإنه يمكن للدراسة تحديد متغيرات الدراسة واستنتاج فرضيات الدراسة، حيث قد تم اشتقاق الفرضية الرئيسية الاولى والى تنص "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع وبين الربحية" وذلك مما تم استقراءه من دراسة (جميل، ٢٠٠٧) و (Akter & Mahmoud, 2014)، و (Jeevarajasingam, 2014) و (Tadesse 2014) و (Lukorito et al, 2014) و (Botoe, 2012) و (الغيطى، ٢٠١٣) و (Botoe, 2012) و (الشرقاوى، ٢٠١٥)، و (Vincent, 2009)، و (مصطفى ٢٠١٦)، و (Bordeleau & Graham, 2010) و (موسى، ٢٠١١)، و (الشرقاوى، ٢٠١٥)، و (Alshatti, 2015)، و (Al Nimer&Warrad,2015) و (Isaac, 2015)، اما الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على انه "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع وبين الربحية" وذلك مما تم استقراءه من دراسة (جميل، ٢٠٠٧) و (ordeleau & Graham, 2010) و (Botoe, 2012). اما

الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على انه "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول وبين الربحية" مما تم استقراءه من دراسة Ahmed, (2015) و (جميل، ٢٠٠٧) و (مصطفى، ٢٠١٦) و (موسى، ٢٠١١) و(قشقاوى، ٢٠١٢) و (Tadesse, 2014) و(Vincent, 2009)، و (الشرقاوى ٢٠١٥) و (Isaac 2015) و (Botoe, 2012) و (Ibe, 2013). وتم اشتقاق الفرضية الرابعة والتي تنص على انه "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة في نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الاصول وبين الربحية" وذلك مما تم استقراءه من دراسة (الغيطى، ٢٠١٣) و(أبو رحمه، ٢٠٠٩)، (Ahmed, 2015). اما الفرضية الخامسة والاخيرة والتي تنص على انه "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول وبين الربحية" وذلك بناء على ما تم استقراءه من دراسة (الغيطى، ٢٠١٣) و(مصطفى، ٢٠١٦) و(قشقاوى، ٢٠١٢).

٦- متغيرات الدراسة

يستعرض الجدول رقم (١) متغيرات الدراسة والتي تهدف الي قياس تأثير مؤشرات السيولة المحاسبية علي ربحية البنوك التجارية حيث يوضح الجدول كل متغير سواء كان متغير مستقل او متغير تابع والدراسات السابقة المؤيدة له.

الجدول رقم (١)

تحديد متغيرات الدراسة وكيفية القياس

المصدر من الدراسات السابقة	كيفية القياس	المتغير	
(جميل، ٢٠١٢) (Lartey&Antwi,2013)، (نصر الدين، ٢٠١٢) (جميل، ٢٠٠٧) (Pradhan, 2016) (karani,2013) (أبو رحمة، ٢٠٠٩) (Bordeleau & Graham, 2010)	التقديية اجمالي الودائع	نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع	المتغيرات المستقلة (نسب السيولة المصرفية)
Ahmed,) (Pradhan, 2016) (Malik et.al,2016) (جميل، ٢٠٠٧) (Bordeleau & Graham, 2015) (مصطفى، ٢٠١٦) (Ryan & Mio,2014) (2010) (Ibe,2013) (Tadesse, 2014)	الاستثمارات المالية اجمالي الودائع	نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع	
Pradhan,) (٢٠١٥) (الشرقاوى، ٢٠١٥) (Malik et.al,2016) (Lartey& Antwi, (Podilchuk, 2013) (2016) (Bordeleau&Graham,2010) (2013) (موسى، ٢٠١١)	القروض والتسهيلات اجمالي الاصول	نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول	
(٢٠١١) (مصطفى، ٢٠١٦) (Alshatti, 2015) (جميل، ٢٠١١) (Lartey &) (Ahmed, 2015) Podilchuk,2013 (Antwi, 2013) (الغيطى، 2013) (فشقواى، ٢٠١٢) (نصر الدين، ٢٠١٢) (عمار، ٢٠١٠) (karani,2013) (أبو رحمة، ٢٠٠٩)	الاصول السائلة اجمالي الاصول	نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	
(أبو رحمة، ٢٠٠٩) (Bordeleau & Graham, 2010) (جميل، ٢٠٠٧) (Pradhan, 2016) (الشرقاوى، ٢٠١٥) (karani,2013) (Vincent, 2009)	الاستثمارات المالية اجمالي الاصول	نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول	
Podilchuk,) (٢٠١٦) (مصطفى، ٢٠١٦) (Alshatti, 2015) (جميل، ٢٠٠٧) (Akter (Ahmed, 2015) (2013) (Lartey & Antwi, 2013) and Mahmoud, 2014) (أبو رحمة، ٢٠٠٩) (Pradhan, 2016) (Bordeleau & (Graham, 2010) (موسى، ٢٠١١)	صافي الارباح الاصول	معدل العائد على الأصول	
(٢٠٠٧) (جميل، ٢٠٠٧) (Alshatti, 2015) (أبو رحمة، ٢٠٠٩) (جميل، ٢٠٠٧) (Akter (Lartey & Antwi, 2013) (٢٠١٦) (مصطفى، ٢٠١٦) (Bordeleau & Graham, & Mahmoud, 2014) (2010) (موسى، ٢٠١١) (Ahmed, 2015) (Podilchuk,2013) (karani,2013)	صافي الارباح حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية	

٧- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الأصول

السائلة إلى إجمالي الودائع وربحية البنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الأولى (H₁): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي

الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الاصول للبنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الثانية (H₂): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي

الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع وبين ربحية البنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة (H₃): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول للبنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الرابعة (H₄): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول وبين وربحية البنوك التجارية

الفرضية الفرعية الخامسة (H₅): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول للبنوك التجارية.

الفرضية الفرعية السادسة (H₆): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية.

الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة في نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول وبين وربحية البنوك التجارية

الفرضية الفرعية السابعة (H₇): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة في نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول ومعدل العائد على الأصول للبنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الثامنة (H₈): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة في نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية.

الفرضية الرئيسية الخامسة: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول وبين وربحية البنوك التجارية

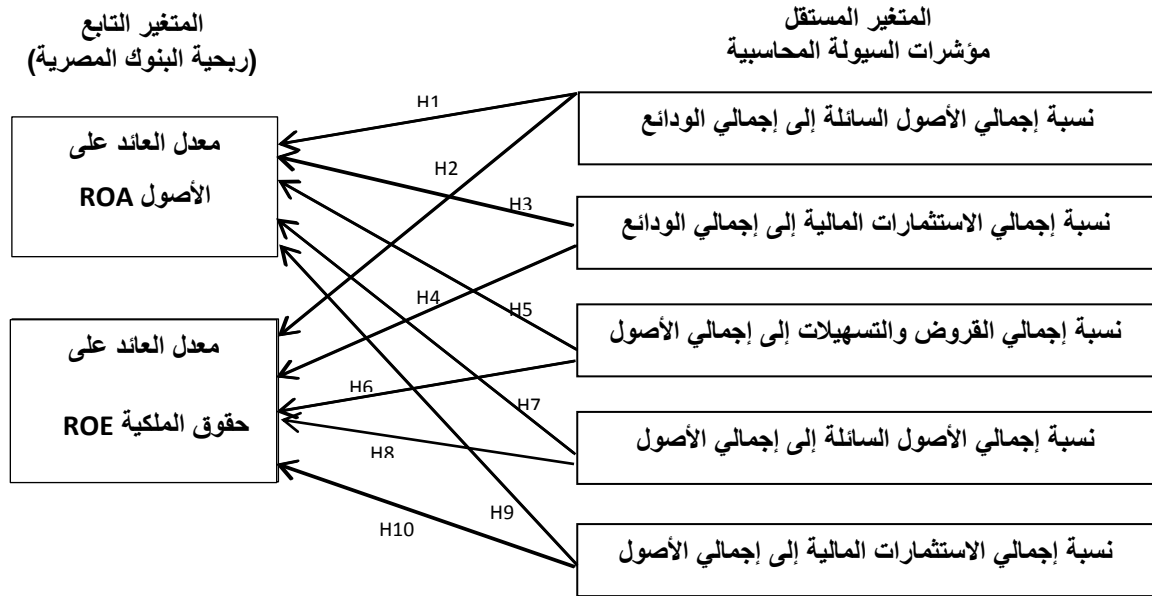
الفرضية الفرعية التاسعة (H₉): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول للبنوك التجارية.

الفرضية الفرعية العاشرة (H₁₀): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية.

٨- نموذج الدراسة

يقدم الشكل رقم (١) نموذج الدراسة والذي يوضح تأثير المتغيرات المستقلة (السيولة المصرفية) على المتغير التابع (ربحية البنوك التجارية المصرية).

الشكل رقم (١)
نموذج الدراسة



٩- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي حيث يستخدم المنهج الوصفي لوصف خصائص الظاهرة المتعلقة بقياس تأثير مؤشرات السيولة المحاسبية على الربحية في البنوك التجارية المصرية بجانب المنهج التحليلي حيث يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية للتحليل المالي للقوائم المالية لعدد ٣١ بنك تجاري خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦ و ذلك من خلال الإعتماد على البيانات المالية الفعلية المعلنة ومن ثم أخذ متوسط النسب المالية للعيينة ككل وقياس مدى التطور في الإداء المالي لتلك العينة ، كما استعانت الدراسة بالمنهج الاستقرائي لغرض بناء فرضيات الدراسة من خلال الدراسات السابقة في محاولة لتطوير البحث والتوصل إلى نتائج أفضل.

١٠- فترة الدراسة:

تشكلت فترة الدراسة من العام ٢٠٠٨ حتى العام ٢٠١٦ وهي تمثل النطاق الزمني للبحث، حيث تم اختيار تلك الفترة لقياس اثر التغير في مؤشرات السيولة المحاسبية في البنوك التجارية خلال سلسلة زمنية لمدة

ثمانية سنوات وبالأخص منذ بداية الأزمات الاقتصادية التي بدأت مطلع العام ٢٠٠٨ مروراً بثورة يناير ٢٠١١ وحتى آخر تقرير رسمي صادر عن البنك المركزي المصري للعام ٢٠١٧ .

١١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من كافة البنوك المصرية وعددهم (٤٠) بنك وفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي لعام ٢٠١٧، حيث تم اختيار مجتمع الدراسة بأسلوب الكفاية وهو يضم كافة مفردات المجتمع ليُعبر بشكل واضح عن كافة التغيرات التي تتعلق بمؤشرات السيولة المحاسبية وتأثيرها على مؤشرات الربحية في قطاع البنوك التجارية في مصر. وتم اختيار عينة الدراسة بأسلوب الحصر الشامل بعد استبعاد البنوك الإسلامية والبنوك المتوقف نشاطها لأسباب إدارية وبالتالي فإن عينة الدراسة النهائية تصبح (٣١) بنك تجاري وتشكل نسبة ٧٧.٥% من إجمالي المجتمع، وبالتالي فإن عينة الدراسة شملت كافة البنوك التجارية العاملة في مصر، وسوف يتم الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي المصري فيما يتعلق بالمؤشرات المالية لاجمالي القطاع المصرفي في مصر، حيث يتشكل عينة الدراسة على النحو التالي كما هو موضح بجدول (٢).

الجدول رقم (٢)

عينة الدراسة

مسلسل	اسم البنك	مسلسل	اسم البنك	مسلسل	اسم البنك
١	بنك الاتحاد الوطني مصر	١٩٨٢	بنك عودة	٢٠٠٦	
2	بنك الإسكان والتعمير	١٩٧٩	البنك الأهلي الكويتي	١٩٦٧	
3	بنك الإسكندرية	١٩٥٧	المصرف المتحد	٢٠٠٦	
4	بنك الأهلي المصري	١٨٩٨	بنك الإمارات دبي	٢٠٠٧	
5	بنك التجاري الدولي	١٩٧٥	بنك المشرق	١٩٦٧	
6	بنك الشركة العربية المصرفية	١٩٧٤	بنك الاستثمار العربي	١٩٧٤	
7	البنك العربي	١٩٣٠	بنك مصر إيران للتنمية	١٩٧٥	
8	بنك العربي الإفريقي	١٩٦٤	بنك باركليز	١٨٦٤	
9	بنك القاهرة	١٩٥٢	بنك انش اس بي سي	١٨٦٥	
10	بنك الكويت الوطني مصر	٢٠٠٧	البنك الأهلي المتحد	٢٠٠٦	
11	بنك المصري الخليجي	١٩٨١	بنك أبو ظبي الوطني	٢٠٠٧	
12	بنك المصري لتنمية الصادرات	١٩٨٣	البنك العقاري المصري العربي	١٨٨٠	
13	بنك قطر الوطني الأهلي	٢٠١٢	البنك الأهلي اليوناني	١٩٧٩	
14	بنك قناة السويس	١٩٧٨	بنك بلوم مصر	١٩٧٧	
15	بنك كريدى اجريكول	٢٠٠٦	المؤسسة العربية المصرفية	١٩٨٠	
16	بنك مصر	١٩٢٠			

١٢- أسلوب جمع البيانات:

تعتمد الدراسة في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية. **البيانات الثانوية** لتحديد الإطار النظري للبحث واستعراض الدراسات السابقة من خلال الاعتماد على

الكتب والمراجع، اما البيانات الأولية تم الاعتماد على القوائم المالية للبنوك التجارية عينة الدراسة للحصول على البيانات المالية خلال فترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦ وذلك للوصول الى النسب المالية التي اعتمدت عليها الدراسة.

١٣-الاختبارات الإحصائية والمقاييس المستخدمة

تعتمد الدراسة على الاختبارات الاحصائية على برنامج (SPSS) Statistical Package for the Social Sciences وبرنامج (EViews) وذلك من اجل اختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام المقاييس والادوات الاحصائية لغرض اختبار الفرضيات حيث تنقسم الاختبارات الاحصائية الى مرحلتين وهي: المرحلة الاولى: اجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمفردات عينة الدراسة، وتحديد معامل الارتباط Pearson correlation بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. المرحلة الثانية: فتشمل تحليل القوائم المالية الخاصة للبنوك لتحديد كل من معدل العائد علي حق الملكية ومعدل العائد على الاصول وتحديد معامل الارتباط واجراء اختبار تحليل التباين (F) حيث انه يوجد دلالة إحصائية طالما قيمة F أكبر من 3.45298 عن عينة ٢٧٩ مفردة، بالإضافة الي اختبار الانحدار المتعدد باستخدام برنامج Eviews.

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 \dots \pm e$$

Constant = قيمة ثابت (القاطع) α

ROA, ROE =Y الربحية

X_1 = نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

X_2 = نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع

X_3 = نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول

X_4 = نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

X_5 = نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول

b_1 = ميل انحراف الربحية (Y) علي نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

b_2 = ميل انحراف الربحية (Y) علي نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع

b_3 = ميل انحراف الربحية (Y) علي نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول

B_4 = ميل انحراف الربحية (Y) علي نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

b_5 = ميل انحراف الربحية (Y) علي نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول

اولا اختبار التوزيع الطبيعي:

وفقا لمنهجية الدراسة فانه يتم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي للنسب المالية للبنوك عينة الدراسة بعد تفرغ المعطيات وحساب النسب التي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية والوصول الى المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة حيث يشير ملحق رقم (١) لمتوسط النسب المالية للبنوك خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى

٢٠١٦، وذلك للتأكد من خلو المتغيرات من المشاكل الاحصائية حيث يعتبر هذا الاختبار مهم للتعرف على الاسلوب الاحصائي الذي يجب اتباعه سواء معلمي أو غير معلمي.

لذا فقد قامت الدراسة بإجراء اختبار (Kolmogorov Smirnov Test)، وذلك للتحقق والتأكد من أن بيانات الدراسة خالية من المشكلات الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، حيث يشترط هذا الاختبار أن يكون توزيع البيانات طبيعي وإذا كان هناك توزيع غير طبيعي ينتج عن ذلك ارتباط مزيف وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج اختبار (Kolmogorov Smirnov Test) لمتغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٣)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

النتيجة	Normal Parameters		العينة	المؤشرات المحاسبية	
	Std. d	mean			
توزيع البيانات طبيعي - اختبار معلمي	0.141	.336	279	X ₁	نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع
توزيع البيانات طبيعي - اختبار معلمي	0.167	.385	279	X ₂	نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع
توزيع البيانات طبيعي - اختبار معلمي	0.079	.425	279	X ₃	نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول
توزيع البيانات طبيعي - اختبار معلمي	0.091	.255	279	X ₄	نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
توزيع البيانات طبيعي - اختبار معلمي	0.131	.303	279	X ₅	نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول
توزيع البيانات طبيعي - اختبار معلمي	0.079	.144	279	Y ₁	معدل العائد على الاصول
توزيع البيانات طبيعي - اختبار معلمي	0.0794	.1327	279	Y ₂	معدل العائد على حقوق الملكية

*البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي عند قيمة احصائية الاختبار اكبر من ٥%

وتوضح نتائج اختبار Kolmogorov Smirnov الواردة في جدول (٣) ان مستوى المعنوية للمؤشرات المحاسبية للسيولة (المتغيرات المستقلة: نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، ونسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول، و نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع، ونسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول) والمؤشرات المحاسبية للربحية (المتغيرات التابعة: معدل العائد على الاصول و معدل العائد على حقوق الملكية) اكبر من ٥% وعليه، فإن البيانات الخاصة للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة تتبع التوزيع الطبيعي ومن ثم يمكن اجراء التحليل

الاحصائي المعلمي Parametric test

ثانياً اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

يقدم جدول (٤) معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. حيث يتضح وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث تشير النتائج الى وجود ارتباط عكسي عند مستوى معنوية اقل من ١% بين كل من نسبة اجمالي الاصول السائلة الى اجمالي الاصول وبين كل من معدل العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وارتباط عكسي ايضا ولكن عند مستوى معنوية اقل من ١٠% بين اجمالي الاصول السائلة الى اجمالي الودائع وبين كل من معدل العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين يوجد ارتباط طردى عند مستوى معنوية اقل من ٥% بين نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الاصول وبين كل من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وايضاً وجود ارتباط طردى بين كلا من نسبة اجمالي الاستثمارات المالية الى اجمالي الاصول ونسبة اجمالي الاستثمارات المالية الى اجمالي الودائع وبين كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (٤)

معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة

		نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع X ₁	نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع X ₂	نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول X ₃	نسبة اجمالي الأصول السائلة الى اجمالي الأصول X ₄	نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول X ₅
معدل العائد على الأصول Y ₁	R	-0.284	0.289	0.165	-0.194	0.209
	Sig.	0.000***	0.019**	0.039**	0.001***	0.004***
	N	279	279	279	279	279
معدل العائد على حقوق الملكية Y ₂	R	-0.116	0.194	0.490	-0.187	0.133
	Sig.	0.057*	0.001***	0.015**	0.002***	0.025**
	N	279	279	279	279	279

*** ، ** ، * يوجد دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١% ، ٥% ، و ١٠% على الترتيب

٤-١ نتائج اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام الانحدار الخطى البسيط (Simple Linear

(Regression

يقدم جدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط للمؤشرات المحاسبية والخاصة بالمتغيرات المستقلة والممثلة في نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الاستثمارات إلى الودائع ونسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول ونسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول وبين

المؤشرات المحاسبية للربحية كمتغير تابع ممثل في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على الترتيب.

جدول رقم (٥)
نتائج التحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضيات الفرعية للدراسة

معادلة الانحدار الخطي البسيط Regression Simple Linear		اختبار التباين (F)	معامل التحديد المعدل Adjusted R ²	مستوى المعنوية الإحصائية	N	
الميل B	Constant (α)					
-0.104	0.013	10.447	4.9%	0.071*	279	H1
-0.066	0.111	3.765	1.1%	0.054*	279	H2
0.013	0.020	24.33	7.8%	0.000***	279	H3
0.092	0.167	10.807	3.4%	0.001***	279	H4
0.026	0.012	11.582	2.6%	0.021**	279	H5
0.329	0.118	10.176	5%	0.06*	279	H6
-0.017	0.110	10.790	3.4%	0.001***	279	H7
-0.165	0.091	10.006	3.1%	0.002***	279	H8
0.012	0.018	12.610	4.4%	0.000***	279	H9
0.081	0.157	5.072	4.1%	0.000***	279	H10

تكون العلاقة ذات دلالة إحصائية عند $F < 3.45298$ ، * ، ** ، *** يوجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١% ، ٥% ، و ١٠% على الترتيب

حيث تشير نتائج اختبار الفرض الفرعي الاول والثاني بأن هناك ارتباط عكسي معنوي بين نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن معامل التحديد المعدل $Adj R^2$ (التباين F) 4.9% (10.477) و 1.1% (3.765) علي الترتيب وهو ما يفسر بأنه كلما ارتفعت نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع كلما انخفض كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك التجارية في مصر، حيث أن التوسع في مقدار الأصول السائلة يستدل منه على أن البنك غير قادر على تشغيل ودائع العملاء بشكل يحقق معدلات الربح المطلوبة، فكلما انخفضت نسبة الأصول السائلة مقابل الودائع نتج عن ذلك زيادة في تشغيل الودائع وهو ما يمكن أن يحقق زيادة في ربحية البنك ومن ثم يمكننا قبول الفرضية الرئيسية الاولى بأنه "توجد علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع وبين ربحية البنوك التجارية.

كما تشير نتائج اختبار الفرضين H_3 ، H_4 وجود ارتباط طردي معنوي بين نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى الودائع وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن معامل التحديد المعدل $Adj R^2$ (التباين F) 7.8% (24.33) و 3.4% (10.807) على الترتيب وهو ما يمكن تفسيره بأنه كلما ارتفعت نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى الودائع يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك التجارية في مصر، حيث أن التوسع في الاستثمارات المالية سوف يحقق أهداف البنك في تحقيق معدلات ربحية مرتفعة من خلال الاستغلال الجيد لودائع العملاء لدى البنك وهو ما سوف يؤدي إلى زيادة في إيرادات البنك ومن ثم يمكن تحقيق معدلات ربحية مرتفعة، وعليه ومن ثم يمكننا قبول الفرضية الرئيسية الثانية بأنه "توجد علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في إجمالي الاستثمارات المالية إلى الودائع وبين ربحية البنوك التجارية.

وبالمثل اشارت نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثالث الي وجود ارتباط طردي معنوي بين نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، والممثل في الفرضين الفرعيين H_5 ، H_6 حيث أن معامل التحديد المعدل $Adj R^2$ (التباين F) 2.6% (11.582) و 5% (10.176) على الترتيب وهو ما يمكن تفسيره بأنه كلما ارتفعت نسبة إجمالي القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول يؤدي ذلك إلى الربحية ممثلة في معدل العائد على كل من الاصول وحقوق الملكية بالبنوك التجارية في مصر، حيث أن تشغيل الأصول من خلال منح القروض والتسهيلات يحقق للبنوك مزيد من الإيرادات تؤدي إلى ارتفاع مستوى الربحية مقابل إجمالي أصول البنك وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة.

اما نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة والممثلة هنا بكل من H_7 و H_8 والخاصة باختبار العلاقة بين نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وبين ربحية البنوك التجارية المصرية، فتشير النتائج وجود ارتباط عكسي معنوي بين نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الاصول وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن معامل التحديد المعدل $Adj R^2$ (التباين F) 3.4% (10.790) و 3.1% (10.006) على الترتيب وهو ما يفسر بأنه كلما ارتفعت نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الاصول كلما انخفض كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك التجارية في مصر، وان البنوك لابد أن تعمل على حسن استغلال الأصول بشكل يؤدي إلى تحقيق المزيد من الإيرادات لتحسين معدلات الربحية ومن ثم يمكننا قبول الفرضية الرئيسية الرابعة بأنه "توجد علاقة معنوية

عكسية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وبين ربحية البنوك التجارية.

كما يشير جدول رقم (٥) الي قبول الفرضية الرئيسية الخامسة والخاصة باختبار العلاقة بين نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول وربحية البنوك التجارية حيث تشير نتائج اختبار كل من H_{10} و H_0 الي وجود ارتباط طردي معنوي بين نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى الأصول وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن معامل التحديد المعدل $Adj R^2$ (التباين F) 4.4% (12.610) و 4.1% (5.072) علي الترتيب وهو ما يمكن تفسيره بأنه كلما ارتفعت نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى الأصول يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك التجارية في مصر، حيث أن التوسع في الاستثمارات المالية سوف يحقق أهداف البنك في تحقيق معدلات ربحية مرتفعة وهو ما يؤكد أن استغلال البنوك للأصول المتاحة لديها يحقق مزيد من الربحية.

١٥ - نتائج اختبار الانحدار المتعدد:

قدمت الدراسة في الاجزاء السابقة نتائج اختبارات فرضيات الدراسة باستخدام اختبارات الانحدار البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة حيث تبين وجود متغيرات مستقلة ذات علاقة ايجابية احصائيا مع مؤشرات الربحية المحاسبية ومتغيرات اخري لها علاقة سلبية مع مؤشرات الربحية وفي هذا الجزء تحاول الدراسة استخدام الانحدار المتعدد لصياغة نموذج لعلاقة الانحدار بين مؤشرات السيولة المحاسبية وبين كل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية حيث يقدم جدول (٦) و جدول (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة والممثلة في نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ونسبة الاستثمارات إلى الودائع ونسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول وبين الربحية كمتغير تابع ممثل في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على الترتيب.

حيث تشير نتائج الانحدار المتعدد (جدول رقم ٦) ان المتغيرات المستقلة لمؤشرات السيولة المحاسبية تؤثر بشكل معنوي على المتغير التابع ممثل في معدل العائد على الأصول، حيث يتضح وجود علاقة عكسية بين كل من نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع ونسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول وبين معدل العائد على الأصول وعلاقة طردية بين باقي المتغيرات المستقلة وبين معدل العائد على الأصول وان معامل التحديد المعدل $Adj.R^2$ يشير الى ان القوة التفسيرية للتباين بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ممثلا في معدل

العائد على الاصول بمقدار ٣٩% عند مستوى معنوية اقل من ٥% للعلاقة بين المتغيرات ومن ثم صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$ROA = 0.015 + (0.09) X_1 + 0.022X_2 + 0.003 X_3 + (0.019)X_4 + 0.17X_5$$

جدول رقم (٦)

النتائج الاحصائية لاختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع "معدل العائد على الاصول"

معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المعدل R ² A.	معامل التباين F	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية
0.479	0.428	0.392	6.611	0.0724	0.000***
معدل العائد على الأصول		B	Std. Error	t	Sig*
Constant (α)		0.015	0.010	1.507	0.010
المتغيرات المستقلة	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع	-0.09	0.015	.569-	0.027**
	نسبة الاستثمارات إلى الودائع	0.022	0.015	1.478	0.012**
	نسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول	0.003	0.013	.0156	0.040**
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	-0.019	0.020	-.977	0.042**
	نسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول	0.017	0.024	.696	0.023**

*** ، ** ، * يوجد دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١% ، ٥% ، و ١٠% على الترتيب

جدول رقم (٧)

النتائج الاحصائية لاختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع "معدل العائد على حقوق الملكية"

معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المعدل R ² A.	معامل التباين F	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية
0.592	0.412	0.322	5.070	0.766	0.000***
معدل العائد على حقوق الملكية		ميل الانحدار β	الانحراف المعياري	t	مستوى المعنوية
Constant (α)		-0.094	0.104	-.910	0.143
المتغيرات المستقلة	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع	-0.275	0.094	-1.7377	0.0834*
	نسبة الاستثمارات إلى الودائع	0.465	0.157	2.990	0.003***
	نسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول	0.232	0.119	1950	0.052*
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	-0.308	0.202	-.151	0.088*
	نسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول	0.736	0.247	2.983	0.003***

*** ، ** ، * يوجد دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١% ، ٥% ، و ١٠% على الترتيب

وبالمثل تشير نتائج الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة على معدل العائد على حقوق الملكية (جدول رقم ٧) وجود علاقة عكسية بين كل من نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع ونسبة الاصول السائلة الى اجمالي

الأصول وبين معدل العائد على حقوق الملكية وعلاقة طردية بين نسبة الاستثمارات إلى الودائع ونسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول ونسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول وبين معدل العائد على حقوق الملكية وان معامل التحديد المعدل $Adj.R^2$ يشير الى ان القوة التفسيرية للتباين بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ممثلا في معدل العائد على الأصول بمقدار ٣٢% عند مستوى معنوية اقل من ١٠% للعلاقة بين المتغيرات ومن ثم صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$ROE = -0.094 + (0.275) X_1 + 0.465X_2 + 0.232 X_3 + (0.308)X_4 + 0.736X_5$$

ويقدم جدول رقم ٩ ملخص لاختبارات فروض الدراسة موضحا لاهم الدراسات السابقة التي اتفقت او اختلفت مع نتائج هذه الدراسة

جدول رقم (٩)
نتائج الدراسة

م	الفرضية	مستوى العلاقة	مستوى الدلالة Sig.	النتيجة
الأولى	الفرضية الأولى	عكسي	معنوي *	يوجد علاقة عكسية بين المتغيرين حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة جميل (٢٠٠٧)، و Vincent, (2009) و (موسى، ٢٠١١) و(قشقاوى، ٢٠١٢)، الغيطى (2013)، و(Podilchuk, 2013) و(Tadesse 2014) و(Ibe, 2013)، و(Dahiyat, 2016) و(Botoe) واختلفت مع (مصطفى 2012) و(الشرقاوى، ٢٠١٥)، و(Lukorito et al, 2014) و (Alshatti, 2015)، و(Bordeleau & Graham, 2010) و(Lartey & Antwi, 2013) و(Akter & Mahmoud, 2014)، و(Jeevarajasingam, 2014) و(Khan & Ali (2016)
الثانية	الفرضية الثانية	طردي	معنوي **	يوجد علاقة طردية بين المتغيرين حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (جميل، ٢٠٠٧)، (Botoe, 2012)، واختلفت مع (موسى، ٢٠١١)، و(Bordeleau & Graham, 2010)
الثالثة	الفرضية الثالثة	طردي	معنوي ***	يوجد علاقة طردية بين المتغيرين حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (جميل، ٢٠٠٧)، و Vincent, (2009) و(Ibe, 2013)، و(Botoe, 2012)، و(Tadesse, 2014) و(Alshatti, ٢٠١٥)، و(Isaac, 2015) و(Ahmed, 2015) واختلف مع (الشرقاوى، ٢٠١٥)، و(مصطفى ٢٠١٦)

الرابعة الفرضية	" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وبين ربحية البنوك التجارية في مصر"	عكسي	معنوي ***	يوجد علاقة طردية بين المتغيرين حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ahmed, 2015) و(الغيطي، 2013)، و(Malik et al 2016) واختلفت مع (أبو رحمة، ٢٠٠٩)
الخامسة الفرضية	" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة ممثلة في نسبة إجمالي الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول وبين ربحية البنوك التجارية في مصر"	طردي	معنوي ***	يوجد علاقة طردية بين المتغيرين حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (قشقاوى، ٢٠١٢) و(الغيطي، 2013) واختلفت مع (مصطفى ٢٠١٦)، و (Akter& mahmoud , 2014)

*** ، ** ، * يوجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١% ، ٥% ، ١٠% على الترتيب

وتوصي الدراسة مراعاة مخاطر السيولة وبالأخص المؤشرات المالية المرتبطة عكسيا مع الربحية وهى في نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وذلك لتحوط ضد المخاطر التي يمكن أن تؤثر على مستويات الربحية في البنوك. وكذلك العمل على زيادة ثقة المودعين من خلال المحافظة على سيولة بنسبة معينة في المصرف، وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة، بجانب أن زيادة مستوى الثقة يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية للبنك. كما توصي الدراسة القائمين على ادارة البنوك مراعاة العلاقة بين مؤشرات السيولة المحاسبية ومؤشرات الربحية لتحقيق أفضل معدلات الربحية وذلك بناء على معادلات الانحدار التي توصلت إليها الدراسة.

المراجع

ابو رحمة، سيرين سميح (٢٠٠٩)، "السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية الدراسات العليا كلية التجارة قسم ادارة الاعمال.

العلاق، بشير عباس، (٢٠٠١)، "إدارة المصارف : مدخل وظيفي"، الأردن ٢٠٠١.

الغيطي، سعيد مصطفى، (٢٠١٣)، "أثر السيولة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الزقازيق.

الشرقاوى، هبة الله سعيد، (٢٠١٥)، "العلاقة بين السيولة والعائد والمخاطرة في ظل المخاطر الاقتصادية على الربحية البنوك التجارية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٣"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، عدد ١٨، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

المليجي، هشام، (٢٠٠٢)، "الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية - دراسة تطبيقية -"، المجلة العلمية لكلية التجارة.

بخيت، محمد بهاء الدين، (٢٠١٠)، "المحاسبة المالية وتحليل القوائم المالية"، دار الجامعيين، الاسكندرية.

جميل، سعيد، (٢٠٠٧)، "أثر الاحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية

للفترة ١٩٨٠-٢٠٠١"، مركز الأردن للدراسات، عمان.

جميل، سنان زهير محمد؛ سوسن أحمد سعيد، (٢٠٠٧)، "تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤"، تنمية الرافدين، متاح علي [\[http://ssrn.com/id=567607\]](http://ssrn.com/id=567607) (ابريل ٢٠١٨).

صيام، وليد زكريا & خريوش، حسنى على، (٢٠١٢)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن - دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة.

طعمه، محمد عدنان، (٢٠١٤)، "استخدام المؤشرات المالية في تقييم أداء المصرف التجاري السوري"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة، جامعة الجزيرة، سوريا.

عمار، محمد السعيد، (٢٠١٠)، "تقييم الاداء المالى بالبنوك التجارية الادرنية من خلال قياس العلاقة بين السيولة والربحية للفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة.

قشقاوى، اريد خالد، (٢٠١٢)، "العلاقة بين السيولة والربحية فى البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، كلية التسيير والعلوم، جامعة الجزائر.

لجنة الرقابة المصرفية العربية، (٢٠٠١)، "الاجتماع العاشر، أسس قياس الربحية"، صندوق النقد العربي - أبو ظبي.

مصطفى، محمد أحمد، (٢٠١٦)، "العلاقة بين ادارة السيولة المصرفية وكفاءة ادارة الاصول وأثرهم على العائد والمخاطرة بالبنوك التجارية المصرية"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة-كلية التجارة، جامعة بنها.

موسى، ابو عبد الله، (٢٠١١)، "القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة - دراسة تحليلية لعينه من البنوك التجارية العراقية"، ورقة بحثية لمؤتمر الدراسات المالية جامعة بغداد.

نصر الدين، مراد (٢٠١٢)، "اثر السيولة فى البنوك التجارية السورية على الربحية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

Ahmed, A., D, S., (2015), "Impact of the change in liquidity on the financial performance of commercial banks in Bangladesh", Journal of Accounting & Economics. I J A B E R, Vol. 14, No. 1 .545-565.

Akter, Afia & Mahmud, Khaled (2014), "Liquidity-Profitability Relationship in Bangladesh Banking Industry" International Journal of Empirical Finance Vol. 2, No. 4, 2014, 143-151.

Alshatti, Ali Sulieman (2015), "The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks". International Journal of Business and Management Published by Canadian Center of Science and Education: Vol. 10, No. ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-811.

Bordeleau, Étienne and Graham, Christopher (2010), "The Impact of Liquidity on Bank Profitability" Research Journal of Finance and Accounting, Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract_id=639607 [Accessed 28 May 2018].

Ibe, Sunny O. (2013). "The Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria". Journal of Finance and Bank Management 1(1); June, PP. 37-48 .

- Isaac A.Y (2015), "**Impact of liquidity risk on the performance of banks in Nigeria**", journal of accounting, Available from www.journalofaccountancy.com; [Accessed 28 June 2018].
- Jeevarajasingam.N, (2014), "**A study on Liquidity and Profitability of Private Banks in Sr Lanka**". Research Journal of Finance and Accounting ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847.
- Khan, Ali, and Ali, Mutahhar (2016), "**Impact of Liquidity on Profitability of Commercial Banks in Pakistan: An Analysis on Banking Sector in Pakistan**", the international Journal of accounting, ISSN4361-1256,Vol12, No 2.
- Lartey V.C & Antwi.S (2013), "**The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana**". International Journal of Business and Social Science, ISSN 2222-2847. Vol.4, No.16
- Malik .M.S & Awais & Khursheed (2016), "**Impact of Liquidity on Profitability: A Comprehensive Case of Pakistan's Private Banking Sector**". International Journal of accounting, ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728 Vol. 8, No. 3.
- Podilchuk, Zoriana. G (2013), "**Impact Of Liquidity Management On Profitability: Evidence From Ukraine**". A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MA in Financial Economics, Kyiv School of Economics.
- Ryan N. Banerjee and Hitoshi Mio (2014). "**The Impact of Liquidity Regulation on Banks**". Monetary and Economic Department , SSRN NO.536.
- Tadesse .G (2014),"**Impact of liquidity risk and exchange rate Profitability of commercial banks in Ethiopia as financial intermediary**". Addis Ababa University College of Business And Economics Department of Accounting And Finance.
- Vincent, Joakim .A (2009), "**Impact of Liquidity Management on Profitability**" a study of the adaptation of liquidity strategies in a financial crisis, Umeå School of Business, Master thesis, international Journal of Management Sciences and Business Research, Vol. 5, Issue 7.

ملحق رقم (١)

النسب المالية للبنوك عينة الدراسة

المتغيرات التابعة (الربحية)		المتغيرات المستقلة (السيولة)						التاريخ	مستلسل
معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الاصول	نسبة الاستثمارات المالية الى اجمالي الاصول	نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول	نسبة القروض الى اجمالي الاصول	نسبة الاستثمارات الى الودائع	نسبة الاصول السائلة الى الودائع	النسبة المالية		
Y_2	Y_1	X_5	X_4	X_3	X_2	X_1			
21.95%	2.23%	37.25%	16.84%	54.01%	63.19%	19.89%	2008	بنك قطر الاطلي	1
22.45%	2.15%	39.28%	16.51%	44.21%	53.99%	22.69%	2009		
20.20%	2.20%	32.45%	16.07%	51.48%	38.67%	19.15%	2010		
20.19%	2.38%	27.90%	15.99%	56.11%	33.75%	19.34%	2011		
18.37%	2.31%	21.86%	22.32%	55.82%	27.03%	27.59%	2012		
17.57%	2.15%	34.35%	15.76%	49.88%	41.02%	18.82%	2013		
18.79%	2.15%	41.71%	10.73%	47.56%	49.77%	12.80%	2014		
21.02%	2.35%	43.84%	9.11%	47.05%	52.70%	10.95%	2015		
22.12%	2.65%	44.04%	8.99%	48.15%	51.90%	11.05%	2016		
0.15%	0.01%	24.48%	26.18%	49.34%	24.49%	26.18%	2008	بنك الاماراتية	2
0.27%	0.78%	23.99%	25.08%	49.85%	24.97%	25.78%	2009		
17.85%	1.76%	24.15%	25.91%	49.94%	23.90%	25.64%	2010		
8.97%	0.88%	30.65%	16.77%	52.58%	37.65%	20.60%	2011		
1.70%	1.52%	30.55%	20.99%	48.45%	37.53%	25.79%	2012		
1.82%	1.62%	43.12%	7.75%	49.12%	52.02%	9.35%	2013		
15.45%	1.63%	26.76%	25.87%	47.37%	8.82%	8.53%	2014		
25.36%	2.93%	28.06%	19.76%	52.18%	10.58%	7.45%	2015		
22.15%	3.01%	25.48%	21.18%	53.34%	11.49%	9.18%	2016		
17.15%	2.01%	11.48%	26.18%	52.34%	14.49%	26.18%	2008	بنك العمى الاوطني	3
19.02%	2.08%	11.81%	27.49%	60.70%	14.62%	34.02%	2009		
17.11%	1.79%	11.95%	32.40%	55.66%	16.39%	44.46%	2010		
15.66%	1.62%	24.09%	29.14%	46.78%	32.60%	39.43%	2011		
16.17%	1.76%	31.43%	26.94%	41.63%	43.15%	36.98%	2012		
14.70%	1.64%	35.84%	26.17%	37.99%	46.97%	34.31%	2013		
14.49%	1.52%	41.11%	20.37%	38.52%	50.42%	24.98%	2014		
16.09%	1.58%	39.02%	25.58%	35.40%	49.18%	32.23%	2015		
17.15%	1.21%	34.18%	26.18%	38.34%	51.49%	36.18%	2016		
14.98%	1.23%	30.05%	26.29%	43.66%	38.36%	33.47%	2008	بنك كويتي البحرين	4
15.45%	1.24%	32.12%	25.72%	42.16%	41.95%	33.59%	2009		
14.51%	1.21%	27.98%	26.86%	45.16%	34.76%	33.35%	2010		
15.31%	1.19%	28.63%	26.66%	44.71%	36.18%	33.70%	2011		
20.25%	1.68%	29.02%	25.00%	45.98%	35.88%	30.91%	2012		
23.06%	2.25%	28.48%	29.93%	41.59%	33.31%	35.00%	2013		
23.28%	2.19%	31.77%	28.76%	39.47%	37.22%	33.70%	2014		
29.55%	3.24%	30.64%	26.03%	43.33%	36.67%	31.16%	2015		
26.42%	2.72%	31.21%	27.40%	41.40%	36.95%	32.43%	2016		
27.21%	3.12%	33.34%	29.15%	42.10%	33.65%	31.93%	2016		
9.83%	1.11%	51.43%	10.91%	37.66%	77.20%	16.38%	2008	بنك الشركة العربية المصرفية	5
11.29%	1.28%	50.98%	11.32%	37.70%	70.23%	15.53%	2009		
12.74%	1.45%	50.53%	11.73%	37.74%	63.25%	14.68%	2010		
9.49%	1.04%	54.57%	12.27%	33.15%	68.33%	15.36%	2011		
12.16%	1.09%	67.15%	7.34%	25.51%	85.13%	9.31%	2012		
11.77%	0.89%	70.89%	7.95%	21.15%	90.28%	10.13%	2013		
12.21%	0.74%	67.70%	6.98%	25.32%	79.17%	8.17%	2014		
11.99%	0.82%	69.30%	7.47%	23.24%	84.73%	9.15%	2015		
14.39%	0.69%	68.86%	9.99%	21.16%	78.95%	11.45%	2016		
14.53%	1.53%	21.75%	27.73%	50.52%	42.57%	51.05%	2008	بنك الاسكان والتعمير	6
22.53%	2.30%	14.41%	31.05%	54.54%	23.29%	50.21%	2009		
10.03%	1.60%	12.98%	35.17%	51.85%	21.88%	59.31%	2010		
6.52%	0.76%	29.09%	24.41%	46.49%	61.84%	51.89%	2011		
15.37%	2.14%	24.01%	23.16%	52.83%	53.61%	51.71%	2012		
16.18%	2.26%	57.84%	11.42%	30.74%	74.00%	14.61%	2013		
13.37%	2.08%	44.86%	19.01%	36.13%	84.56%	35.83%	2014		
13.49%	1.96%	23.28%	30.64%	46.08%	47.78%	59.15%	2015		
18.58%	2.98%	16.74%	44.34%	38.92%	27.88%	73.84%	2016		

المتغيرات التابعة (الربحية)		المتغيرات المستقلة (السيولة)						السنة	مستلسل
معدل العائد على حقوق الملكية Y ₂	معدل العائد على الأصول Y ₁	نسبة الاستثمارات المالية الى اجمالي الأصول X ₅	نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول X ₄	نسبة القروض الى اجمالي الأصول X ₃	نسبة الاستثمارات الى الودائع X ₂	نسبة الأصول السائلة الى الودائع X ₁			
9.04%	1.50%	50.98%	19.32%	29.70%	66.65%	25.26%	2008	بنك الاتحاد الوطني لمصر	7
2.67%	0.43%	35.65%	20.63%	43.73%	49.01%	28.36%	2009		
1.82%	0.31%	39.78%	21.91%	38.31%	54.78%	30.17%	2010		
2.22%	0.39%	34.23%	21.15%	44.63%	46.62%	28.81%	2011		
3.98%	0.60%	32.93%	18.84%	48.24%	45.62%	26.10%	2012		
4.10%	0.52%	34.37%	21.48%	44.15%	42.98%	26.87%	2013		
4.04%	0.66%	48.10%	15.20%	36.70%	62.08%	19.63%	2014		
4.07%	0.59%	41.24%	18.34%	40.43%	52.53%	23.25%	2015		
3.55%	0.46%	48.09%	12.14%	39.77%	59.89%	15.12%	2016	بنك المصري الخليجي	8
9.81%	1.63%	31.37%	17.95%	50.68%	39.11%	22.50%	2008		
5.05%	0.82%	38.05%	15.70%	46.24%	46.85%	19.33%	2009		
14.56%	2.44%	24.69%	20.20%	55.12%	31.36%	25.66%	2010		
4.98%	0.78%	29.43%	22.04%	48.53%	35.77%	26.79%	2011		
11.35%	1.62%	44.41%	18.30%	37.29%	54.03%	22.26%	2012		
13.21%	1.92%	37.49%	27.17%	35.34%	45.15%	32.72%	2013		
12.28%	1.77%	40.95%	22.74%	36.32%	49.59%	27.49%	2014		
13.42%	1.87%	39.84%	21.92%	38.25%	48.71%	26.80%	2015		
16.21%	1.19%	50.89%	13.94%	35.17%	57.65%	15.79%	2016	بنك قناة السويس	9
-10.47%	-1.30%	52.53%	12.15%	35.32%	65.50%	15.15%	2008		
0.00%	0.00%	48.55%	17.00%	34.45%	64.78%	22.79%	2009		
0.00%	0.00%	46.81%	21.40%	31.80%	64.04%	29.13%	2010		
0.00%	0.00%	49.48%	15.71%	34.81%	62.61%	19.88%	2011		
0.00%	0.00%	47.62%	18.29%	34.09%	66.94%	25.70%	2012		
0.00%	0.00%	46.00%	24.50%	29.50%	61.14%	32.56%	2013		
0.00%	0.00%	49.76%	22.64%	27.60%	65.29%	29.71%	2014		
0.00%	0.00%	51.63%	22.41%	25.96%	65.33%	28.36%	2015		
0.00%	0.00%	56.51%	21.67%	21.82%	69.61%	26.69%	2016	بنك التجارى الدولى	10
32.97%	2.71%	44.81%	12.48%	42.71%	52.68%	14.68%	2008		
23.21%	2.31%	32.32%	21.29%	46.39%	38.58%	25.41%	2009		
21.30%	2.30%	33.63%	23.25%	43.12%	39.94%	27.62%	2010		
30.77%	2.68%	34.92%	18.45%	46.63%	41.57%	21.96%	2011		
18.38%	1.89%	33.74%	18.25%	48.01%	40.38%	21.84%	2012		
20.48%	2.37%	28.30%	27.16%	44.54%	33.80%	32.43%	2013		
25.04%	2.64%	38.86%	24.33%	36.80%	45.65%	28.58%	2014		
25.27%	2.60%	40.40%	25.67%	33.94%	47.63%	30.26%	2015		
28.52%	2.63%	36.75%	31.59%	31.66%	54.08%	46.48%	2016	بنك المصرفى للتنمية الصناعى	11
17.37%	2.00%	30.26%	12.21%	57.53%	44.69%	18.04%	2008		
15.72%	1.87%	28.46%	15.36%	56.19%	41.63%	22.41%	2009		
10.98%	1.31%	30.36%	20.23%	49.42%	42.27%	27.90%	2010		
14.07%	1.73%	26.65%	18.50%	54.85%	38.56%	26.77%	2011		
6.23%	0.76%	32.26%	25.10%	42.64%	42.92%	33.39%	2012		
7.68%	1.03%	38.00%	23.38%	38.63%	50.51%	31.07%	2013		
14.70%	1.55%	32.69%	24.03%	43.28%	42.56%	31.29%	2014		
16.98%	1.67%	34.23%	24.62%	41.15%	44.26%	31.83%	2015		
14.69%	1.30%	43.41%	19.60%	36.99%	54.04%	24.40%	2016	بنك الكويت الوطنى	12
21.26%	2.76%	38.01%	19.43%	42.56%	46.04%	23.53%	2008		
17.98%	2.03%	40.71%	19.52%	39.78%	50.04%	23.97%	2009		
19.62%	2.40%	39.36%	19.47%	41.17%	48.04%	23.75%	2010		
24.83%	2.62%	42.05%	15.97%	41.98%	55.57%	21.10%	2011		
13.93%	1.37%	42.64%	14.20%	43.16%	57.03%	19.00%	2012		
16.68%	1.69%	45.40%	14.31%	40.29%	61.16%	19.27%	2013		
18.19%	1.69%	48.40%	18.87%	32.73%	56.55%	22.06%	2014		
19.21%	1.36%	45.95%	17.73%	36.33%	57.04%	22.00%	2015		
23.00%	2.09%	25.88%	24.01%	50.11%	23.48%	21.78%	2016	بنك الاهلى المصرى	13
8.29%	0.25%	28.36%	24.79%	46.86%	36.45%	31.86%	2008		
13.89%	0.62%	27.00%	24.07%	48.95%	29.71%	26.73%	2009		
15.63%	0.75%	27.47%	24.52%	48.01%	31.78%	28.42%	2010		
6.75%	0.35%	30.03%	21.56%	48.42%	31.79%	22.82%	2011		
14.27%	0.67%	29.92%	23.52%	46.56%	34.23%	26.92%	2012		
21.03%	0.88%	23.96%	26.57%	49.48%	27.62%	30.63%	2013		
16.99%	0.83%	25.02%	25.52%	49.46%	29.33%	29.92%	2014		
12.90%	0.71%	25.45%	24.59%	49.97%	38.54%	37.23%	2015		
22.07%	1.02%	31.18%	23.59%	45.24%	29.03%	21.96%	2016		

المتغيرات التابعة (الربحية)		المتغيرات المستقلة (السيولة)						السنة	مستلسل
معدل العائد على حقوق الملكية Y ₂	معدل العائد على الأصول Y ₁	نسبة الاستثمارات المالية الى اجمالي الأصول X ₅	نسبة السائلة الى اجمالي الأصول X ₄	نسبة القروض الى اجمالي الأصول X ₃	نسبة الاستثمارات الى الودائع X ₂	نسبة الاصول السائلة الى الودائع X ₁	النسبة المالية		
0.93%	0.06%	27.98%	26.55%	45.48%	27.70%	26.28%	2008	بنك مصر	14
11.50%	0.54%	29.58%	25.07%	45.36%	28.37%	24.12%	2009		
6.22%	0.30%	28.78%	25.81%	45.42%	28.03%	25.20%	2010		
7.42%	0.28%	27.98%	24.55%	47.48%	34.65%	30.40%	2011		
7.24%	0.29%	25.58%	27.55%	46.87%	29.38%	31.64%	2012		
5.76%	0.38%	29.33%	25.52%	45.15%	33.90%	29.50%	2013		
8.02%	0.53%	28.88%	26.26%	44.87%	33.36%	30.34%	2014		
12.53%	0.92%	28.67%	27.54%	43.78%	32.75%	31.46%	2015		
17.97%	1.26%	28.92%	28.53%	42.55%	33.01%	32.56%	2016		
5.58%	0.27%	25.07%	25.53%	49.40%	50.22%	51.12%	2008	بنك القاهرة	15
5.10%	0.27%	29.81%	23.27%	46.93%	48.44%	39.74%	2009		
3.49%	0.18%	30.39%	22.93%	46.69%	41.60%	32.55%	2010		
4.62%	0.27%	34.55%	21.00%	44.45%	46.66%	28.36%	2011		
1.87%	0.09%	30.97%	22.59%	46.45%	34.75%	25.35%	2012		
5.32%	0.22%	27.45%	25.55%	47.00%	31.37%	29.20%	2013		
5.38%	0.20%	28.96%	24.59%	46.45%	36.82%	31.26%	2014		
2.58%	0.17%	26.99%	24.56%	48.45%	30.80%	28.02%	2015		
3.33%	0.22%	27.02%	24.53%	48.45%	31.76%	28.82%	2016		
7.11%	1.14%	29.25%	25.53%	45.22%	47.03%	41.04%	2008	البنك العربي	16
3.47%	0.60%	30.93%	22.57%	46.50%	51.00%	37.20%	2009		
4.00%	0.67%	28.98%	24.52%	46.50%	45.98%	38.92%	2010		
4.57%	0.77%	29.97%	26.59%	43.44%	46.60%	41.35%	2011		
6.89%	1.13%	27.93%	27.63%	44.45%	42.36%	41.88%	2012		
6.42%	1.04%	29.60%	25.17%	45.23%	44.67%	37.99%	2013		
6.46%	1.08%	26.06%	29.50%	44.44%	39.36%	44.55%	2014		
7.32%	1.18%	29.79%	25.75%	44.46%	45.35%	39.20%	2015		
5.52%	0.90%	29.41%	24.59%	46.00%	43.98%	36.77%	2016		
28.29%	1.69%	15.08%	38.46%	46.46%	26.00%	66.30%	2008	البنك العقاري المصري	17
27.92%	1.76%	17.09%	36.45%	46.46%	25.89%	55.23%	2009		
21.24%	1.24%	13.35%	38.15%	48.50%	21.52%	61.54%	2010		
34.48%	1.67%	16.01%	39.05%	44.94%	24.13%	59.20%	2011		
23.90%	1.61%	18.53%	37.62%	43.85%	27.25%	55.32%	2012		
40.45%	1.70%	14.77%	37.64%	47.59%	23.45%	59.75%	2013		
46.48%	1.79%	12.92%	38.45%	48.62%	20.19%	60.08%	2014		
22.48%	1.55%	19.09%	39.65%	41.25%	28.07%	58.32%	2015		
25.31%	1.66%	17.97%	35.58%	46.45%	26.42%	52.32%	2016		
8.95%	1.69%	15.08%	38.45%	46.46%	26.00%	66.30%	2008	المصرف المتحد	18
7.52%	1.76%	17.09%	36.45%	46.46%	25.89%	55.23%	2009		
5.51%	1.24%	13.35%	38.15%	48.50%	21.52%	61.54%	2010		
8.69%	1.70%	14.77%	37.64%	47.59%	23.45%	59.75%	2011		
6.04%	1.52%	13.14%	38.30%	48.56%	20.86%	60.81%	2012		
7.94%	1.63%	16.93%	38.65%	44.42%	25.76%	59.04%	2013		
6.56%	1.79%	12.92%	38.45%	48.62%	20.19%	60.08%	2014		
7.19%	1.55%	19.09%	39.65%	41.25%	28.07%	58.32%	2015		
8.84%	1.66%	17.97%	35.58%	46.45%	26.42%	52.32%	2016		
7.41%	5.77%	26.74%	30.08%	43.18%	11.88%	13.36%	2008	بنك مصر اير ان للتقنية	19
7.67%	2.00%	26.38%	25.96%	47.66%	26.36%	25.94%	2009		
10.51%	3.76%	26.16%	35.77%	38.07%	15.82%	21.63%	2010		
10.30%	2.15%	34.24%	30.00%	35.77%	34.08%	29.85%	2011		
11.22%	2.12%	35.99%	27.19%	36.83%	41.49%	31.06%	2012		
9.51%	2.11%	34.34%	32.25%	33.41%	34.03%	31.95%	2013		
11.09%	2.19%	34.14%	27.74%	38.13%	34.13%	27.74%	2014		
11.34%	2.05%	37.84%	26.63%	35.53%	48.85%	34.38%	2015		
10.93%	1.61%	25.47%	42.34%	32.19%	31.23%	51.91%	2016		
9.05%	1.19%	33.89%	33.95%	32.16%	31.03%	31.09%	2008	بنك بلوم مصر	20
7.88%	1.01%	39.18%	30.54%	30.29%	40.53%	30.81%	2009		
8.34%	0.97%	43.24%	29.31%	27.45%	50.33%	33.24%	2010		
6.70%	0.82%	44.46%	27.13%	28.41%	50.02%	30.52%	2011		
8.80%	0.94%	47.31%	28.07%	24.61%	60.14%	35.68%	2012		
7.35%	0.80%	50.01%	27.53%	22.46%	60.41%	33.25%	2013		
10.18%	1.17%	55.50%	24.95%	19.55%	66.35%	29.82%	2014		
16.45%	1.72%	49.32%	21.04%	29.64%	57.38%	24.48%	2015		
19.96%	1.92%	43.25%	27.10%	29.65%	50.04%	31.36%	2016		

المتغيرات التابعة (الربحية)		المتغيرات المستقلة (السيولة)					النطاق	مستلسل
معدل العائد على حقوق الملكية Y ₂	معدل العائد على الأصول Y ₁	نسبة الاستثمارات المالية الى اجمالي الأصول X ₅	نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول X ₄	نسبة القروض الى اجمالي الأصول X ₃	نسبة الاستثمارات الى الودائع X ₂	نسبة الأصول السائلة الى الودائع X ₁		
9.23%	1.11%	26.87%	20.32%	52.81%	31.27%	23.64%	2008	
8.90%	1.08%	29.49%	19.34%	51.17%	34.00%	22.33%	2009	
8.86%	1.07%	30.52%	20.34%	49.14%	34.92%	23.28%	2010	
8.56%	1.05%	32.11%	18.36%	49.52%	36.73%	21.01%	2011	
8.83%	1.06%	31.55%	21.34%	47.11%	35.83%	24.23%	2012	
9.20%	1.05%	37.53%	17.85%	44.63%	43.28%	20.58%	2013	
7.35%	0.87%	37.57%	17.51%	44.92%	44.13%	20.57%	2014	
7.55%	0.70%	46.66%	12.88%	40.46%	56.68%	15.65%	2015	
6.80%	0.67%	29.33%	18.06%	52.60%	26.57%	16.36%	2016	
13.66%	1.69%	13.53%	28.47%	46.47%	23.33%	49.08%	2008	
13.43%	1.76%	7.41%	26.59%	46.86%	11.23%	40.29%	2009	
13.55%	1.73%	10.47%	27.53%	46.67%	17.28%	44.69%	2010	
13.49%	1.74%	8.94%	27.06%	46.76%	14.26%	42.49%	2011	
12.23%	1.24%	8.48%	29.52%	48.52%	13.68%	47.62%	2012	
16.75%	1.70%	7.14%	29.86%	47.56%	11.34%	47.39%	2013	
17.05%	1.79%	6.34%	29.66%	48.62%	9.91%	46.34%	2014	
16.82%	1.55%	3.25%	28.75%	41.26%	4.79%	42.27%	2015	
19.74%	1.65%	6.42%	25.58%	46.45%	9.44%	37.61%	2016	
6.19%	0.70%	14.51%	42.93%	42.56%	17.61%	52.11%	2008	
11.18%	1.00%	18.37%	35.68%	45.95%	21.00%	40.79%	2009	
8.49%	0.72%	33.80%	21.71%	44.48%	38.32%	24.61%	2010	
11.00%	1.03%	34.53%	18.20%	47.27%	39.69%	20.86%	2011	
13.96%	1.33%	36.69%	15.61%	47.71%	42.09%	17.89%	2012	
13.50%	1.33%	35.25%	14.69%	50.06%	41.05%	17.11%	2013	
16.92%	1.64%	38.85%	13.01%	48.14%	44.50%	14.91%	2014	
17.63%	1.45%	42.12%	16.08%	41.80%	47.37%	18.08%	2015	
21.87%	1.57%	35.82%	14.46%	49.72%	41.64%	16.81%	2016	
16.58%	2.06%	18.21%	23.34%	58.45%	23.71%	30.39%	2008	
16.30%	1.85%	24.82%	18.77%	56.41%	31.28%	23.97%	2009	
17.01%	1.69%	27.19%	22.04%	50.78%	33.37%	27.17%	2010	
16.01%	1.64%	31.43%	14.19%	54.37%	38.84%	17.54%	2011	
17.72%	1.52%	29.55%	25.31%	45.14%	35.47%	30.38%	2012	
15.68%	1.56%	34.69%	17.80%	47.50%	41.70%	21.40%	2013	
15.17%	1.41%	37.10%	16.13%	46.77%	43.45%	18.89%	2014	
17.15%	1.45%	34.58%	17.30%	48.12%	40.28%	20.15%	2015	
16.36%	1.54%	27.72%	23.61%	48.68%	32.04%	27.29%	2016	
6.75%	1.69%	13.55%	28.46%	46.46%	23.35%	49.06%	2008	
7.84%	1.47%	9.61%	27.90%	48.05%	15.37%	44.64%	2009	
9.00%	1.75%	8.46%	28.05%	48.11%	13.33%	44.17%	2010	
8.52%	1.76%	7.55%	26.45%	46.46%	11.43%	40.08%	2011	
7.19%	1.24%	9.85%	28.15%	48.50%	15.88%	45.41%	2012	
8.48%	1.70%	9.36%	27.64%	47.59%	14.86%	43.87%	2013	
9.52%	1.79%	7.55%	28.45%	48.62%	11.79%	44.46%	2014	
9.13%	1.55%	2.35%	29.65%	41.25%	3.45%	43.61%	2015	
8.73%	1.65%	6.42%	25.58%	46.45%	9.44%	37.61%	2016	
30.76%	2.96%	1.88%	59.41%	38.71%	2.15%	68.00%	2008	
16.32%	1.36%	39.19%	31.45%	29.37%	42.75%	34.11%	2009	
16.27%	1.47%	37.10%	36.36%	26.55%	40.87%	40.26%	2010	
22.82%	1.82%	30.39%	32.14%	37.47%	34.49%	36.47%	2011	
28.64%	2.50%	34.93%	23.76%	41.31%	39.99%	27.20%	2012	
16.07%	1.31%	37.53%	26.12%	36.35%	42.86%	29.83%	2013	
16.57%	1.40%	40.85%	36.77%	22.38%	42.64%	38.38%	2014	
15.96%	1.54%	33.35%	35.94%	30.71%	39.10%	42.14%	2015	
14.99%	1.69%	56.60%	11.38%	32.02%	69.64%	14.00%	2016	
17.35%	1.93%	28.62%	39.05%	32.33%	38.73%	52.84%	2008	
12.70%	1.50%	19.91%	45.40%	34.70%	26.22%	60.11%	2009	
11.08%	1.32%	22.76%	40.93%	36.32%	28.20%	50.69%	2010	
10.82%	1.20%	18.96%	48.65%	32.40%	26.15%	67.11%	2011	
10.46%	1.20%	21.36%	37.80%	40.84%	27.05%	47.87%	2012	
14.57%	1.80%	20.86%	42.14%	37.00%	26.28%	53.10%	2013	
11.70%	1.43%	24.15%	44.05%	31.80%	29.34%	53.50%	2014	
12.36%	1.35%	28.86%	40.70%	30.44%	40.10%	56.55%	2015	
12.47%	1.30%	29.99%	40.07%	29.94%	40.53%	54.16%	2016	

المتغيرات التابعة (الربحية)		المتغيرات المستقلة (السيولة)						البنك	مستلسل
معدل العائد على حقوق الملكية Y ₂	معدل العائد على الاصول Y ₁	نسبة الاستثمارات المالية الى اجمالي الاصول X ₅	نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول X ₄	نسبة القروض الى اجمالي الاصول X ₃	نسبة الاستثمارات الى الودائع X ₂	نسبة الاصول السائلة الى الودائع X ₁	النسبة المالية		
33.85%	3.26%	1.88%	59.41%	38.71%	2.15%	68.00%	2008	HSBC	28
30.65%	2.73%	16.14%	45.78%	38.09%	18.32%	52.24%	2009		
28.62%	2.52%	25.53%	34.77%	39.70%	29.16%	39.72%	2010		
27.45%	2.19%	30.39%	32.14%	37.47%	34.49%	36.47%	2011		
26.58%	2.32%	34.93%	23.76%	41.31%	39.99%	27.20%	2012		
32.25%	2.63%	37.53%	26.12%	36.35%	42.86%	29.83%	2013		
18.03%	1.52%	40.85%	36.77%	22.38%	42.64%	38.38%	2014		
28.72%	2.76%	33.35%	35.94%	30.71%	39.10%	42.14%	2015		
35.52%	4.01%	56.60%	11.38%	32.02%	69.64%	14.00%	2016		
10.66%	1.19%	28.62%	39.05%	32.33%	38.73%	52.84%	2008	بنك الامارات دبي	29
7.68%	0.85%	18.96%	48.65%	32.40%	26.15%	67.11%	2009		
11.58%	1.33%	21.36%	37.80%	40.84%	27.05%	47.87%	2010		
12.39%	1.48%	21.11%	39.97%	38.92%	26.67%	50.49%	2011		
14.01%	1.70%	22.63%	42.01%	35.36%	28.00%	51.99%	2012		
13.19%	1.63%	20.86%	42.14%	37.00%	26.28%	53.10%	2013		
15.63%	1.91%	24.15%	44.05%	31.80%	29.34%	53.50%	2014		
15.67%	1.71%	28.86%	40.70%	30.44%	40.10%	56.55%	2015		
16.11%	1.77%	29.99%	40.07%	29.94%	40.53%	54.16%	2016		
5.97%	0.59%	39.94%	17.89%	42.17%	64.28%	28.80%	2008	المؤسسة العربية المصرفية	30
5.57%	0.65%	40.31%	16.93%	42.77%	64.89%	27.25%	2009		
6.14%	0.87%	35.93%	18.73%	45.34%	57.42%	29.89%	2010		
5.16%	0.71%	40.68%	15.96%	43.36%	65.49%	25.69%	2011		
6.72%	1.08%	31.55%	20.54%	47.91%	49.95%	32.53%	2012		
6.23%	1.07%	26.56%	21.01%	52.43%	37.94%	30.01%	2013		
6.81%	1.12%	29.34%	19.23%	51.43%	42.59%	27.92%	2014		
7.18%	1.08%	31.67%	17.85%	50.48%	47.41%	26.71%	2015		
5.77%	0.84%	32.40%	18.10%	49.51%	49.61%	27.71%	2016		
13.24%	1.69%	13.55%	28.45%	46.46%	23.35%	49.06%	2008	باركلز	31
13.79%	1.76%	7.55%	26.45%	46.46%	11.43%	40.08%	2009		
9.58%	1.24%	9.85%	28.15%	48.50%	15.88%	45.41%	2010		
11.69%	1.50%	8.70%	27.30%	47.48%	13.66%	42.75%	2011		
10.63%	1.37%	9.28%	27.73%	47.99%	14.77%	44.08%	2012		
12.16%	1.70%	9.36%	27.64%	47.59%	14.86%	43.87%	2013		
14.03%	1.79%	7.55%	28.45%	48.62%	11.79%	44.46%	2014		
13.61%	1.55%	2.35%	29.65%	41.25%	3.45%	43.61%	2015		
14.27%	1.65%	6.42%	25.58%	46.45%	9.44%	37.61%	2016		